الأمم المتحدة

S/2014/575

مجلس الأمن

Distr.: General
7 August 2014
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير المتعلق بأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة لكسمبرغ في شهر آذار/مارس ٢٠١٤ (انظر المرفق). وقد أُعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع الأعضاء الآخرين في المجلس.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيلفي لوكا
السفيرة
الممثلة الدائمة

240914 190914 14-58912 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة لكسمبرغ
آذار/مارس ٢٠١٤

مقدمة

عقد مجلس الأمن، خلال فترة رئاسة لكسمبرغ في آذار/مارس ٢٠١٤، ما مجموعه ٢٨ جلسة، منها ٢٤ جلسة عامة (بما في ذلك ٣ جلسات مواضيعية)، و ٤ جلسات خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى المجلس مشاورات بكامل هيئته في ١٩ مناسبة. واتخذ ٧ قرارات، وأصدر بيانا رئاسيا واحدا و ٦ بيانات صحفية.

أفريقيا

بوروندي

في المشاورات التي أجراها مجلس الأمن في ٢٦ آذار/مارس، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن الحالة في بوروندي. وأبلغ أعضاءَ المجلس بأن الحالة في بوروندي قد ازدادت تدهورا منذ آخر إحاطة قدمت إلى المجلس بهذا الصدد. وفي غضون ذلك، زادت حدة التوتر بين الحزب الحاكم وحليفه ذي الأقلية في الحكومة. وأشار أيضا إلى أنه في ٨ آذار/مارس، تحولت مظاهرة قام بها أعضاء أحزاب المعارضة إلى اشتباكات مع قوات الشرطة وأسفرت عن أخذ شرطيين كرهينتين، مما أدى إلى إلقاء القبض على العديد من المتظاهرين. وأبلغ المجلسَ أنه في ٢١ آذار/مارس، لم يعتمد البرلمان مشروع القانون الذي يرمي إلى تعديل الدستور. وأشار إلى أن مشروع القانون كان سيقضي على اتفاق أروشا بوصفه الأساس القانوني لدستور عام ٢٠٠٥. واختتم حديثه قائلا إن البيئة السياسية في بوروندي لا تزال متقلبة عموما.

وأدان أعضاء المجلس أعمال العنف التي وقعت بين الشرطة وأعضاء أحزاب المعارضة، وأكدوا على أن هذا المستوى من العنف لا يتسق مع التقدم الذي أحرزته بوروندي نحو تحقيق الديمقراطية السلمية، منذ إبرام اتفاق أروشا في عام ٢٠٠٠. كما دعوا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس ونبذ العنف واستعمال القوة. وأعرب بعض الأعضاء

عن بالغ القلق إزاء القيود المفروضة على حرية التعبير والاجتماع. وأعرب عدة أعضاء في المجلس عن أسفهم لأن الحالة في بوروندي تزداد توترا بعد فترة قصيرة جدا من اتخاذ المجلس (بموجب القرار ٢١٣٧ (٢٠١٤) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٤) قرارا بإغلاق مكتب الأمم المتحدة في بوروندي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بناء على طلب من حكومة بوروندي.

وفي ٢٧ آذار/مارس، وكما تقرر خلال المشاورات، اجتمعت رئيسة مجلس الأمن بالقائم بالأعمال بالنيابة لبوروندي لإطلاعه على أسئلة وشواغل أعضاء المجلس بشأن التطورات في بوروندي. وفي ٢٨ آذار/مارس، قدمت الرئيسة تقريرا إلى المجلس بشأن الاجتماع.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٦ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة إحاطة تلتها مشاورات بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ورأس الجلسة وزير الخارجية والشؤون الأوروبية للكسمبرغ جان أسيلبورن. وقدم هيرفي لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠١٤ (S/2014/142) والتوصيات الواردة فيه بشأن تحويل بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣). وقام أيضا كل من فاليري آموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، وأنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، اللذان عادا لتوهما من زيارة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، بتقديم إحاطة إلى أعضاء المجلس. كما أدلى ببيان كل من توسان كونغو - دودو، وزير خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، وتييتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة.

وذكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أن التصدي للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى يستلزم اتباع نهج موحّد ومتكامل من خلال نشر عملية لحفظ السلام متعددة الأبعاد، تكون أولويتها القصوى هي حماية المدنيين. وأشار إلى أن اقتراح الأمين العام يستند إلى ”نهج واف بالغرض“ يراعي السياق المحدد لجمهورية أفريقيا الوسطى. وشدد كذلك على أن التصدي للأزمة يتطلب الوقت والموارد، وعلى أن نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة ينبغي أن يكون جزءا من مشاركة أوسع وطويلة الأجل للمجتمع الدولي. وأعرب كل من وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن القلق إزاء الحالة الإنسانية الشديدة الصعوبة في البلد، إذ يوجد فيه أكثر

من ٠٠٠ ٦٥٠ مشرد داخلي فيما فرَّ ما يزيد على ٠٠٠ ٢٩٠ فرد إلى البلدان المجاورة، وكذلك إزاء الانتهاكات العديدة لحقوق الإنسان. وأكد كلاهما على ضرورة اتخاذ إجراء فوري لمنع زيادة تدهور الحالة.

وخلال المشاورات، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية والأمنية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى الأثر الإقليمي للأزمة، وعلى وجه الخصوص إلى حالة اللاجئين في البلدان المجاورة. وفي هذا السياق، شدد بعض أعضاء المجلس أيضا على الحاجة إلى تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية. واتفق جميع أعضاء المجلس على أنه لن يكون هناك حل سهل على المدى القصير للأزمة المعقدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وعلى أنه ينبغي نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وشدد معظم أعضاء المجلس أيضا على وجود حاجة ماسة إلى تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١٤ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة تبعتها مشاورات بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدَّم كل من مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو. وعرض مقدّما الإحاطة تقريري الأمين العام الفصليين عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/157)، وعن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/153). وشددا على أن تقدما كبيرا قد تحقق في عام ٢٠١٣، وأشارا إلى الهزيمة العسكرية لحركة ٢٣ آذار/مارس، والعمليات المشتركة ضد القوات الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وإعادة بسط سلطة الدولة تدريجيا في المناطق المحررة. وشدد مقدما الإحاطة على أن الوقت قد حان لتعزيز هذه المكاسب مع مواصلة ضمان تأمين المناطق التي لا تزال تنشط فيها الجماعات المسلحة. وأكدا في هذا الصدد على أن الأولويات الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة لم تتغير: ألا وهي الأمن والحماية، يليهما تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من النزاعات ودعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. كما أكدا أيضا أن الأعمال العسكرية ضد الحركات المسلحة ينبغي ألا يُنظر إليها على أنها نشاط قائم بذاته، بل يجب أن تكون جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا تشمل إصلاح قطاع الأمن، وتسريح المقاتلين، ونزع سلاحهم، وإعادة إدماجهم، ومشاركة المجتمع

الدولي الطويلة الأمد من أجل تحقيق السلام والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وأعرب أعضاء المجلس مجددا عن ارتياحهم للعمل الذي يقوم به كل من البعثة والممثل الخاص، وكذلك المبعوثة الخاصة، وشجعوهم على مواصلة بذل الجهود من أجل تحقيق السلام الدائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدوا على الحاجة إلى مواصلة تحييد الجماعات المسلحة، والتعجيل بتنفيذ الإصلاحات الوطنية الرئيسية، وتحقيق أهداف إطار السلام والأمن والتعاون.

وفي ٢٨ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك لواء التدخل التابع لها، حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. وقبل الإحاطة والمشاورات التي جرت في ١٤ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة في ١٢ آذار/مارس. وقام مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بتبادل للآراء مع البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة عن أنشطة البعثة، بما في ذلك لواء التدخل التابع لها، في ضوء اتخاذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

ليبريا

في ٢٠ آذار/مارس، استمع المجلس لإحاطة قدمتها كارين لاندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، استندت فيها إلى التقرير المرحلي السابع والعشرين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2014/123). وأكدت الممثلة الخاصة على أنه بالرغم من أن البيئة السياسية والأمنية ظلت مستقرة نسبيا وأن التقدم المحرز في عدد من المجالات تواصَل، تواجه ليبريا تحديات كبيرة في إضفاء الطابع المؤسسي على الإصلاحات في قطاعات بالغة الأهمية وفي بناء القدرات من أجل الحوكمة الفعالة. وركزت في ملاحظاتها على عملية الإصلاح الدستوري، وتحقيق اللامركزية، والمصالحة، والمساءلة، والشفافية، والعدالة وإصلاح قطاع الأمن. واعتبرت الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة والحكومة مثالا على التعاون الاستثنائي وحذرت من أن المراحل المقبلة من العملية الانتقالية تحتاج إلى إدارة حذرة، بما في ذلك الحوار مع المجتمعات المحلية والقيام بتحديد واضح للأهداف التي ينبغي أن تحققها المؤسسات الأمنية في ليبريا.

وركز السفير ستافان تيلاندر، بصفته رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لليبريا في لجنة بناء السلام، على ملاحظاته بشأن العدالة، والأمن، والمصالحة الوطنية، وملكية الأراضي، والموارد الطبيعية، وحشد الدعم والموارد، والحاجة إلى تسريع وتيرة بناء القدرات تحسبا للعملية الانتقالية للبعثة. وشدد على أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في بناء القدرات في

قطاعي العدالة والأمن ومن المضي قدما في بعض جوانب المصالحة الوطنية، لم يتم الوفاء بعد بالعديد من الالتزامات، وتحتاج الحكومة إلى أن تركز على التحديات الرئيسية التي تواجه بناء السلام. وأكد على أنه بالرغم من أن المجتمع الدولي يستطيع الاضطلاع بدور داعم هام، ليس هناك بديل عن امتلاك ليبريا لزمام الأمور، وإرادتها السياسية، واضطلاعها بالقيادة.

وأثناء المشاورات، قدم إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إحاطة موجزة بشأن الاستعراض الاستراتيجي الذي قام به في ليبريا وكوت ديفوار في الفترة من ٧ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤. وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم إزاء استمرار استقرار الحالة الأمنية في ليبريا. ورحبوا بالتعاون عبر الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار وكذلك التعاون بين البعثات، وتحديدا فيما بين بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وأثناء النظر في التخفيض التدريجي لأفراد بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، شدد أعضاء المجلس على أهمية كفالة توفير أفضل ما يمكن من التنسيق والتفاعل بين فريق الأمم المتحدة القطري، ولجنة بناء السلام، وشركاء ليبريا الثنائيين والمتعددي الأطراف. وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى أن تقوم حكومة ليبريا بتسريع إصلاح قطاع الأمن، وتخصيص ما يكفي من الموارد للشرطة الوطنية الليبرية بالتحديد. وشجع أعضاء المجلس الحكومةَ على إيلاء مزيد من الاهتمام لمحاربة الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والجنساني، لا سيما ضد القصّر. وشددوا أيضا على أن المسائل المتعلقة بالأراضي وعدم إحراز تقدم في المصالحة الوطنية تظل مصادر محتملة للنزاع المتكرر في ليبريا.

ليبيا

في ١٠ آذار/مارس، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، طارق متري، إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة في ليبيا استنادا إلى أحدث تقرير للأمين العام عن البعثة (S/2014/131). وأوضح أن الحادث الذي وقع في ٨ آذار/مارس حين حُمّلت الناقلة مورنينغ غلوري (*Morning Glory*) التي كانت ترفع علم كوريا الشمالية، بشحنة من النفط الليبي في مرفأ سدرة الخاضع لسيطرة المتمردين في شرق ليبيا، يشكّل انتهاكا لسيادة ليبيا على موانئها ومواردها الطبيعية.

وأشار الممثل الخاص إلى حدوث زيادة كبيرة في أعمال العنف في جميع أنحاء البلد، وإلى أن حملة الاغتيالات المحددة الأهداف، والتفجيرات، وعمليات الاختطاف، ولا سيما في المناطق الشرقية، قد بلغت ما أسماه ”مستويات غير مقبولة“. وأشار أيضا إلى حدوث تزايد في وتيرة الاعتداءات على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية.

وأقّر الممثل الخاص بأن الجهود المبذولة للتوصل عن طريق التفاوض إلى اتفاق بشأن إدارة المرحلة الانتقالية، بما في ذلك ما يتصل بمستقبل المؤتمر الوطني العام والحكومة، لم تحقق حتى الآن النتائج المرجوة. وأوضح أن اتخاذ المؤتمر الوطني قرارا بتمديد ولايته إلى ما بعد ٧ شباط/فبراير وإجراء الانتخابات في موعد يُعلَن عنه في الوقت المناسب قد أقام، بواقع الأمر، مرحلة انتقالية جديدة. وذكر أيضا أن الانتخابات الخاصة بالهيئة التأسيسية لصياغة الدستور قد أُجريت في ٢٠ شباط/فبراير، مُشيراً إلى أن ما مجموعه ١٣ مقعدا من مقاعد الهيئة ظلت شاغرة إما لاعتبارات أمنية وإما لمقاطعة مجموعات أقليات لتلك الانتخابات. وأعرب عن ترحيبه بانعقاد مؤتمر روما في ٦ آذار/مارس والنتائج التي تمخضت عنه، وأشاد بمشاركة البلدان المجاورة والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

وأطلع الممثل الدائم لرواندا ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠، السفير يوجين – ريتشارد غاسانا، أعضاءَ المجلس على آخر ما استجد من معلومات عن أنشطة لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا وفريق الخبراء التابع لها خلال الفترة من ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٤. وقال إن الفريق خلص في تقريره النهائي إلى أن انتشار الأسلحة انطلاقا من ليبيا لا يزال يشكل تحديا كبيرا للاستقرار داخل البلد بل والمنطقة برمّتها. وأشار أيضا إلى أن الفريق أبلغ عن حالات افتقار الدول الأعضاء للقدرات التشريعية الكفيلة بتنفيذ تدابير تجميد الأصول.

وذكر الممثل الدائم لليبيا أن حكومته لن تتسامح مع محاولات لتصدير النفط بطرق غير مشروعة. وأعرب عن أمله في أن يتخذ مجلس الأمن موقفا واضحا يدعم فيه سيادة ليبيا على أراضيها ومواردها.

وأثناء المشاورات، نقل الممثل الخاص للأمين العام إلى مجلس الأمن طلبَ رئيس وزراء ليبيا الذي يدعو فيه المجلس إلى إدانة محاولات الناقلة ”مورنينغ غلوري“ تصدير النفط الخام بطرق غير مشروعة. وأطلع المجلس أيضا على آخر ما استجد من المعلومات عن الخطوات المتخذة من أجل نشر وحدة حراسة لحماية موظفي ومباني بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء التطورات الأمنية في ليبيا. وأدانوا المحاولات الرامية إلى تصدير النفط الخام بطرق غير قانونية من ليبيا. وشددوا أيضا على ضرورة إقامة حوار سياسي وطني. ورداً على سؤال طرحه عضو من أعضاء المجلس، أشار الممثل الخاص للأمين العام إلى أن المعونة الدولية إلى ليبيا، وإن كانت ضخمة الحجم، إلا أنها تُقدم بطريقة يعوزها التنسيق.

وفي ١٤ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ٢١٤٤ (٢٠١٤) الذي مدد المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لغاية ١٣ آذار/مارس ٢٠١٥، مؤكدا على دور ”المساعي الحميدة“ التي يستخدمها في دعم الانتقال السياسي في ليبيا وعمله المتعلق بالأسلحة غير المؤمّنة وما يتصل بها من أعتدة. وجدّد المجلس أيضا، باتخاذه القرار ٢١٤٤ (٢٠١٤)، نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا، ومدّد لغاية ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ ولايةَ فريق الخبراء الذي يقدم المساعدة إلى لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا.

وفي ١٩ آذار/مارس، اتخذ المجلس القرار ٢١٤٦ (٢٠١٤) الذي يفرض تدابير على السفن التي تحددها لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا، والتي تنقل النفط الخام المصدّر بطريقة غير مشروعة من ليبيا.

سيراليون

في ٢٦ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة عن الحالة في سيراليون. وخلالها، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل التنفيذي للأمين العام، ينس آندرس تويبرغ – فراندزن، عن التقرير النهائي للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، في ضوء خفضه النهائي في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٤. وأفاد بأن الأمين العام حدد الموعد الرسمي لإغلاق البعثة في ٥ آذار/مارس خلال زيارته إلى سيراليون. ورغم التقدم الذي أحرزه البلد في توطيد السلام والتنمية، فإنه ما زال يشهد تحديات كبيرة تستدعي أن تواصل الأمم المتحدة المشاركة في العمل على تذليلها، بطرق شتى أهمها إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، الذي سيكون بمثابة استراتيجية الأمم المتحدة في سيراليون دعما لخطة تحقيق الازدهار التي وضعتها الحكومة. ودعا إلى مواصلة الاهتمام الدولي بالبلد وتقديم الدعم إليه، بسُبل شتى منها المبادرات الإقليمية، موجّهاً انتباه المجلس أيضا إلى الفرصة التي يتيحها ما يقدمه من دعم لتنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو.

وأبلغ رئيس التشكيلة المخصصة لسيراليون التابعة للجنة بناء السلام والممثل الدائم لكندا، السفير غييرمو رشينسكي، المجلسَ عن استمرار اللجنة في تقديم الدعم لسيراليون، وإن كان بشكل أقل، من أجل مساعدة البلد على تذليل العقبات التي ما زالت تعوق توطيد السلام. ففي غضون عام واحد، ستقوم التشكيلة بعملية تقييم جديدة من أجل خروج سيراليون من برنامج اللجنة، متى كان ذلك مناسبا.

ووافق أعضاء المجلس على التقييم الذي أجراه مقدمو الإحاطات ومفاده أن سيراليون أحرزت تقدما ملحوظا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، وبأنه ما زال يتعين عليها، مع ذلك، بذل الكثير من الجهود فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ومن التحديات الماثلة الحاجة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، سعيا إلى تمكين جميع أبناء سيراليون من الانتفاع من فوائد السلام والتنمية، ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والحاجة إلى مواصلة تعزيز الحوار السياسي ومؤسسات الدولة.

ونقل وزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية سيراليون، ساموراً م. و. كامارا، تقدير الرئيس إرنست باي كوروما لمجلس الأمن وتأكيدات بأن سيراليون ستواجه مستقبلها وأي تحديات متبقية بروح من التفاؤل والقدرة على الصمود.

وفي نهاية جلسة الإحاطة، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا عن الحالة في سيراليون (S/PRST/2014/6) بمناسبة إنجاز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

الصومال

في ٥ آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤) الذي مدّد بموجبه حتى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ الرفع الجزئي للحظر المتعلق بتوريد الأسلحة الموجهة إلى حكومة الصومال الاتحادية.

وفي ١١ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة إحاطة تلتها مشاورات بشأن الحالة في الصومال. وقدم الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، نيكولاس كاي، إحاطة إلى المجلس عن طريق وصلة بالفيديو من مقديشو، عرض خلالها التقرير الفصلي للأمين العام عن تنفيذ ولاية البعثة (S/2014/140). وأكد على أنه في ظل تدهور الحالة الأمنية في مقديشو، شنت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي عمليات جديدة ضد حركة الشباب تُوجت بنجاح أولي ملحوظ. وأبدى تفاؤلا حذرا إزاء الجهود التي تبذلها حكومة الصومال للنهوض بعمليات المصالحة الوطنية، وإقامة النظام الاتحادي، واختتام العملية الدستورية، وإعادة بناء المؤسسات الأمنية، وتعزيز الإدارة المالية العامة. غير أن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان لا تزالا هشتين.

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في مقديشو، وكرّروا تأكيد دعمهم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وللعمليات العسكرية الجديدة من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي ضد حركة الشباب. وشددوا على أهمية تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع وتقديم الخدمات في المناطق المحرّرة من سيطرة حركة الشباب، ودعوا إلى مواءمة وتنسيق الأنشطة العسكرية وتلك المتعلقة بتحقيق الاستقرار والأنشطة الإنسانية. وأكدوا أن عام ٢٠١٤ سيكون عاما حاسما بالنسبة للصومال إذا أُريد له تحقيق المنجزات المتوقعة خلال العامين المقبلين، ولا سيما انتهاء الحكومة الاتحادية من وضع خطة وجدول زمني مفصّلين لإقامة الولايات الاتحادية، وإقرار الدستور بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بحلول عام ٢٠١٦. وشدّد أعضاء المجلس أيضا على أهمية مساهمة الدول الأعضاء في الصندوق الاستئماني المنشأ عملا بالقرار ٢١٢٤ (٢٠١٣) لتوفير دعم محدد الأهداف إلى وحدات الجيش الوطني الصومالي في خط المواجهة.

وفي غضون مشاورات أجراها المجلس، قدم الممثل الدائم لجمهورية كوريا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، السفير أوه جون، تقريره الذي يُعدّ كل ١٢٠ يوما إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ١١ (ز) من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة مشاورات غير رسمية في ١٠ كانون الثاني/يناير و٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤. وفي الجلسة الأخيرة، أعرب فريق الرصد عن قلقه إزاء انتهاكات حكومة الصومال لإدارة الأسلحة والذخيرة وتوزيعها. وأبلغ رئيس اللجنة أعضاءَ المجلس أيضا بأنه نظم جلستين بين فريق الرصد وممثلي حكومة إريتريا منذ آخر إحاطة قدمها إلى مجلس الأمن.

وفي ١٩ آذار/مارس، اعتمد المجلس بيانا صحفيا (SC/11331) أدان فيه أعضاؤه بأقوى العبارات الهجوم الذي شُنّ في ١٨ آذار/مارس على فندق في منطقة بولا بوردي بالصومال، والذي خلّف العديد من القتلى والجرحى، وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنه.

جنوب السودان

في ١٨ آذار/مارس، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة عن الحالة في جنوب السودان. وعرض وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام تقريرَ الأمين العام المؤرخ ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ (S/2014/158)، الذي طلب فيه الأمين العام إلى المجلس أن ينظر في إقرار زيادة مؤقتة في القوام العسكري وقوام الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمدة سنة واحدة.

وارتأى الأمين العام أن ثمة ما يتطلب من البعثة أن تعيد ترتيب أولويات أنشطتها، والتركيز بوجه خاص على حماية المدنيين، ورصد حقوق الإنسان، وتهيئة الظروف الأمنية المواتية لإيصال المساعدة الإنسانية في أكثر المناطق تضررا من النزاع. وأبلغ وكيل الأمين العام أعضاءَ المجلس أيضا عن آخر ما استجد من تطورات في المحادثات السياسية وعملية الوساطة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وأشار كذلك إلى أن رؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية قرّروا في ١٣ آذار/مارس إيفاد قوة للحماية والردع يناط بها ضمان حماية المراقبين الذين يُوفدَون في إطار آلية الرصد والتحقق. وأشارت الهيئة الحكومية الدولية إلى أنها ستكون بحاجة إلى الدعم المالي من الأمم المتحدة لنشر هذه القوة والحفاظ على استمرارها. وأعرب وكيل الأمين العام عن استيائه للحملة السلبية الموجهة ضد بعثة الأمم المتحدة وقيادتها في جنوب السودان، والتي يبدو أنها ممنهجة ومُحكمة التنظيم. واستمع المجلس إلى إحاطة من وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، فومزيل ملامبو – نغوكا، ذكرت فيها أن النساء والفتيات، يتعرّضن لمستويات عالية من العنف، ولا سيما العنف الجنسي والجريمة. وحثت المجلس على إسماع صوته لضمان استجابة أسرع لتوفير الدعم لشعب جنوب السودان، وشددت على ضرورة المساءلة والمصالحة. وأدلى أيضا الممثل الدائم لجمهورية جنوب السودان ببيان، وأكد للمجلس أن الأمم المتحدة تظل شريكا رئيسيا لبلده. وأعرب أيضا عن تأييده للأعمال التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وفي غضون مشاورات لمجلس الأمن، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، هيلدا جونسون، عن آخر ما استجد من تطورات في الميدان. وأشارت الممثلة الخاصة إلى أن القتال ما زال مستمرا وأنه من المرجح أن يتواصل على الرغم من موسم الأمطار الوشيك الحلول. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، شددت على أن المجاعة تلوح في الأفق. وفي معرض الإشارة إلى خطر انتشار الأمراض الناجم عن الظروف الصحية غير السليمة، قالت إن موقعَين من مواقع البعثة الخاصة بحماية المدنيين (ملكال وتومبينغ) قد يصبحان من ”شراك الموت“ بمجرد حلول موسم الأمطار. وقالت كذلك إن الأشخاص المشردين يخشون العودة إلى ديارهم ويفضّلون المكوث في مواقع حماية المدنيين ما لم تتحسّن الحالة الأمنية. وفي هذا السياق، ارتأت أن على البعثة، بالإضافة إلى مهامها في مجال حماية المدنيين، أن تواصل عملها مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، قالت إنه يتعين على البعثة أن تحول دون امتداد رقعة العنف من الولايات التي يجري فيها الاقتتال إلى الولايات الأخرى التي ما زالت تشهد استقرارا. وأحاط أعضاء المجلس علما بتقرير الأمين العام وما ورد فيه من توصيات.

وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن تقديرهم للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ظل ظروف صعبة. وشددوا على أن انتهاكات اتفاق مركز القوات والمضايقات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة أمور لا يمكن قبولها. وأعرب عدة أعضاء عن بالغ قلقهم إزاء استمرار الانتهاكات التي يتعرض لها اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي وقّعه طرفا النزاع في ٢٣ كانون الثاني/يناير. ولاحظ أيضا العديد من الأعضاء مع القلق استمرار تدهور الحالة الإنسانية. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن القلق إزاء الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ورحبوا بقيام الاتحاد الأفريقي بإنشاء لجنة التحقيق فيها. وأخيرا، كرّر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم الكامل لعملية الوساطة التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأحاطوا علما بقرار الهيئة الحكومية الدولية الذي يقضي بإقرار نشر قوة للحماية. غير أن عددا من الأسئلة أُثير فيما يتعلق بولاية هذه القوة الإقليمية وإمكانية قيام الأمم المتحدة بتوفير الدعم لها.

السودان - السودان/جنوب السودان

في ١٢ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مشاورات بشأن العلاقات بين السودان وجنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

وقدم المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، هايلي منكيريوس، إحاطة بشأن أحدث التطورات في العلاقات بين البلدين. وأشار إلى أن هذه العلاقات ظلت إيجابية في مجملها بالرغم من الأزمة في جنوب السودان. ومع ذلك، ونظرا لهذه الأزمة، توقف تنفيذ اتفاقات أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأبلغ المبعوث الخاص أيضا أعضاء المجلس بأحدث المستجدات عن المفاوضات الجارية بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، وعن الحالة الإنسانية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وفي ١٣ شباط/فبراير، استؤنفت المحادثات بين الطرفين تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في أديس أبابا. ومع ذلك، علقت المحادثات في ١ آذار/مارس بدون التوصل إلى اتفاق وتواصل القتال في الولايتين.

وقام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بعرض التقرير الأخير للأمين العام عن الحالة في أبيي وعن تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (S/2014/126). وأشار إلى أن الصراع الدائر في جنوب السودان كان له أثر مباشر على الحالة في أبيي، كما تدل على ذلك الزيادة في التوترات بين المجتمعات المحلية، وارتفاع خطر وقوع حوادث أمنية. ولم يحرز أي تقدم بشأن إنشاء المؤسسات المؤقتة (إدارة منطقة أبيي والمجلس التشريعي ودائرة الشرطة) أو بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وأبلغ وكيل الأمين العام أن نحو ١ ٠٠٠ فرد

من أفراد الأمن التابعين لجنوب السودان ما زالوا في منطقة أبيي، وأن ثمة أنباء تفيد بوقوع حوادث أمنية ذات صلة بنشرهم. وقال إن السودان يحتفظ أيضا بقوة شرطة في المجمع النفطي في دفرة يتراوح عدد أفرادها بين ١٢٠ و ١٥٠ فردا. ويشكل وجود هذه القوات الأمنية انتهاكا لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ والعديد من قرارات مجلس الأمن. وقال وكيل الأمين العام أيضا إنه لم تطرأ أي مستجدات فيما يتعلق بإنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، وإن جميع عمليات الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بما في ذلك بعثات المراقبة الجوية وبعثات التحقق، ظلت معلقة بناء على قرار جنوب السودان سحب مراقبيه من الآلية بصفة مؤقتة إلى حين حل النزاع على خط الوسط من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلس بأن إدارة عمليات حفظ السلام تعتزم إجراء استعراض استراتيجي للقوة الأمنية لتحديد ما إذا كانت البعثة قادرة على الوفاء بولايتها ومهيأة على نحو صحيح للتعامل مع الحالة الراهنة في أبيي وما إذا كان من الضروري إجراء تعديلات.

وشجع معظم أعضاء المجلس حكومة السودان على مواصلة ضبط النفس تفاديا لأي تصعيد. كما رحبوا بدعم السودان لجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) من أجل حل الأزمة في جنوب السودان. ومع ذلك، أعرب بعض الأعضاء عن أسفهم لعدم إحراز أي تقدم في تنفيذ اتفاقات أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نظرا للحالة في جنوب السودان. وأعرب جميع أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء عدم إحراز نتائج منذ الدورة الأخيرة من المفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، بينما عزا بعضهم ذلك إلى رفض الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال الاقتراحات المقدمة من فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ. وفيما يتعلق بالحالة في منطقة أبيي، أعرب معظم أعضاء المجلس عن بالغ استيائهم من وجود قوات أمنية تابعة لجنوب السودان وشرطة النفط السودانية في المنطقة، وأشاروا إلى أن المجلس طلب انسحابها الفوري في بيانه الصحفي الأخير، المؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤.

وفي ١٧ آذار/مارس، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/11321) أعرب الأعضاء فيه عن بالغ قلقهم إزاء التقلب الشديد في الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة أبيي. وأشار البيان الصحفي إلى القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الذي دعا السودان وجنوب السودان إلى تنفيذ الجوانب المعلقة في الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي. وفي هذا البيان الصحفي، أعرب أعضاء المجلس أيضا عن خيبة أملهم لأن استئناف المفاوضات بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع

الشمال تحت رعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ انتهى إلى طريق مسدود.

وفي ١٢ آذار/مارس، وفي غضون مشاورات للمجلس، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عرض خلالها التقرير الخاص للأمين العام (S/2014/138) عن استعراض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، المقدم وفقا للقرار ٢١١٣ (٢٠١٣).

وأشار وكيل الأمين العام إلى أن فريقا للتقييم المشترك، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، أجرى استعراضا شاملا، وحلل أبعاد النزاع على أرض الواقع، وقدرات العملية المختلطة والتحديات الرئيسية التي تواجه فعالية العمليات. واستنادا إلى ذلك الاستعراض، حدد تقرير الأمين العام ثلاث أولويات استراتيجية للبعثة في إطار ولايتها الحالية: '١' الوساطة بين الحكومة والحركات المسلحة غير الموقعة استنادا إلى وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور، مع أخذ التحول الجاري على الصعيد الوطني في الاعتبار؛ '٢' حماية المدنيين، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وسلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛ '٣' دعم الوساطة في النزاعات بين المجتمعات المحلية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بوسائل منها اتخاذ تدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وشدد وكيل الأمين العام على الدور البالغ الأهمية للعملية المختلطة، بالنظر إلى عدم استقرار الحالة في دارفور، التي شهدت تدهورا مطردا منذ بداية عام ٢٠١٤. وخلص إلى القول بأن استعراض الأولويات الاستراتيجية ينبغي أن يمكن العملية المختلطة من مواجهة هذا التحدي. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في دارفور خلال عام ٢٠١٣، لا سيما أثرها على السكان المدنيين. كما أدانوا بشدة الهجمات على العملية المختلطة وأكدوا على وجوب محاسبة جميع مرتكبيها. ورحب معظم أعضاء المجلس بالاستعراض الشامل والتوصيات الصادرة عن الأمين العام. ودعوا إلى تجديد جهود العملية المختلطة من أجل التنفيذ الكامل للأولويات الاستراتيجية المنقحة. ودعا بعض الأعضاء أيضا حكومة السودان إلى تعزيز تعاونها مع العملية المختلطة، بينما رحب البعض الآخر بالتقدم المحرز مؤخرا في هذا الصدد. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للعملية المختلطة وأكدوا على الدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة لحماية المدنيين، والمساعدة على التوصل إلى حل سلمي للصراع في دارفور.

الأمريكتان

هايتي

في ٢٤ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن مناقشة بشأن هايتي. وشارك في الاجتماع، إلى جانب أعضاء المجلس والممثل الدائم لهايتي، ممثلو إسبانيا، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وجامايكا، وغواتيمالا، وكندا، وكولومبيا، والمكسيك، واليابان، والاتحاد الأوروبي.

وعرضت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ساندرا أونوريه، تقرير الأمين العام عن الأنشطة التي تضطلع بها البعثة (S/2014/162).

وفيما يتعلق بالحالة السياسية في هايتي، أوضحت الممثلة الخاصة أن إصدار القانون الانتخابي والتوقيع على اتفاق الرانتشو، نتيجة لعملية الحوار المشترك بين الهايتيين، يمثلان خطوتين هامتين نحو إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٤. وظلت الحالة الأمنية العامة في هايتي مستقرة نسبيا، واستمر أداء الشرطة الوطنية الهايتية في التحسن. وعلاوة على ذلك، أعربت عن تفاؤل مشوب بالحذر وعن أمل متجدد بشأن الحالة الاقتصادية، وسلطت الضوء على التقدم المحرز في عملية التعمير بعد وقوع الزلزال. وقد تحسنت الحالة الإنسانية، ولكن ما زال هنالك المزيد من التحديات فيما يتعلق بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي، وإيجاد حلول دائمة للأشخاص الذين لا يزالون يعيشون في المخيمات والتعامل مع وباء الكوليرا. وعرضت الممثلة الخاصة الخيارات الخمسة لوجود الأمم المتحدة في هايتي بعد عام ٢٠١٦ التي حددها الأمين العام واقترحها في تقريره. ورحب أعضاء المجلس بتجدد الحوار السياسي في هايتي، وشددوا على أهمية إجراء الانتخابات قبل نهاية العام. ورحبوا أيضا بالتقدم المحرز في عملية التعمير بعد وقوع الزلزال، وعلى الصعيد الإنساني، مع التسليم في الوقت نفسه بالتحديات المتبقية. وأشار الكثيرون إلى الحاجة إلى تحقيق المزيد من التقدم في مجال سيادة القانون، بما في ذلك إصلاح القضاء والسجون.

وأشار كثيرون من أعضاء المجلس إلى التقدم الكبير الذي أحرز في سبيل تحقيق الاستقرار في هايتي منذ نشر البعثة في عام ٢٠٠٤، وأقروا بأن الحالة الأمنية العامة ظلت مستقرة نسبيا. واعترفوا باستمرار إحراز تقدم فيما يتعلق بالشرطة الوطنية الهايتية. واتفق بعض أعضاء المجلس مع الأمين العام على إمكانية النظر في التعجيل بالانتقال إلى تشكيل جديد لبعثة الأمم المتحدة إذا وجدت ظروف مواتية على الأرض، بينما حذر آخرون قائلين بضرورة المعايرة المحسوبة للأمور في معالجة الوضع على الأرض، وأكدوا على أن الأوضاع في هايتي ما زالت هشة في العديد من المجالات وأن المكاسب التي تحققت يتعين المحافظة عليها.

وقبل المناقشة، وفي ١٤ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية وقوات شرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وتبادل نائب الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي، كارل ألكسندر، وقائد القوة، الجنرال إدسون ليال بوجول، ومفوض الشرطة، لويس ميغيل كاريلهو، الآراء مع البلدان المساهمة بقوات عسكرية والبلدان المساهمة بقوات شرطة بشأن الحالة في هايتي، والتأثيرات المحتملة لإعادة تشكيل البعثة على عملية تحقيق الاستقرار في البلد.

آسيا

أفغانستان

في ١٧ آذار/مارس، قدم الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، يان كوبيتش، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان، بالاستناد إلى تقرير الأمين العام (S/2014/163).

وقال الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان إن انتخابات ٥ نيسان/أبريل سينظر إليها بوصفها لحظة حاسمة سوف تفضي إلى أول انتقال ديمقراطي للسلطة في تاريخ أفغانستان. وقال إن مسؤولية إجراء انتخابات ذات مصداقية ستقع أيضا على عاتق المرشحين أنفسهم، وحثهم على منع أي غش يرتكب باسمهم، والسعي إلى الانتصاف من الانتهاكات الانتخابية المزعومة من خلال وسائل مؤسسية. ورحب بتأكيدات المرشحين الرئاسيين التزامهم بتنفيذ إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وقال أيضا إن من الأهمية بمكان إيجاد فرص عمل وتشجيع النشاط الاقتصادي المشروع. وأوضح أن إنتاج المخدرات والاتجار بها يشكلان خطرا على المجتمع الأفغاني ومؤسساته وعلى المنطقة بصورة أعم. وشدد على قيمة التعاون الإقليمي وضرورة المشاركة النشطة على الصعيد الإقليمي في دعم استقرار أفغانستان. وأشار إلى عدم تحقق أي تقدم في المحادثات المباشرة مع الطالبان حتى الآن. واختتم حديثه بالقول إن المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والطفل، ما زالت هزيلة ولا ينبغي التضحية بالمزيد منها في سبيل مواءمات سياسية قصيرة الأجل.

ووصف الممثل الدائم لأفغانستان الانتخابات المقرر إجراؤها في ٥ نيسان/أبريل بأنها حدث تاريخي يؤذن بأول انتقال سلمي للسلطة في البلد من خلال عملية ديمقراطية. وقال إن الهيئات الانتخابية في وضع يسمح لها تماما بمنع الاحتيال، وأن قوات الأمن الأفغانية تكثف الجهود الرامية إلى كفالة الأمن في يوم الانتخابات. وقال أيضا إن التعاون الإقليمي والنمو

الاقتصادي، والتعاون مع المجتمع الدولي ستكون أمورا حاسمة في معالجة التحديات التي تواجه أفغانستان.

واتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٤٥ (٢٠١٤) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لفترة اثني عشر شهرا.

وخلال المناقشة، قدم الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان والعديد من أعضاء المجلس التعازي في مقتل أربعة من موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن مدنيين أفغان ودوليين، في الهجوم الذي وقع في ١٧ كانون الثاني/يناير على مطعم تافرنا في كابل. وسلط أعضاء المجلس الضوء على أهمية الانتخابات المقبلة، وقالوا إن حالة الأمن سيكون لها أثر كبير على صناديق الاقتراع. وأعربوا عن القلق إزاء تزايد أعداد المدنيين، بمن فيهم الأطفال، الذين قتلوا وجرحوا في حالات النزاع. وشدد بعض أعضاء المجلس على أهمية إحراز تقدم تجاه إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، بما في ذلك إحراز تقدم بشأن حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وشدد أعضاء المجلس أيضا على قيمة أطر التعاون الإقليمي، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون، وعملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، كعامل أساسي لتعزيز الفترة الانتقالية في أفغانستان. ولاحظ بعض أعضاء المجلس أن المخدرات تشكل تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين في مناطق مختلفة من العالم وقالوا إن تزايد إنتاج الأفيون والاتجار به يفضيان إلى العنف والفساد.

وفي ١٨ آذار/مارس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11324) يدين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في اليوم نفسه في مقاطعة فارياب، وخلف العديد من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين.

وفي ٢١ آذار/مارس، أصدر المجلس بيانا صحفيا (SC/11334)، أدان فيه أعضاؤه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤، في فندق سيرينا في كابل، مما تسبب في سقوط عدد من القتلى والجرحى من المدنيين الأفغان، كان من بينهم أطفال وموظفون دوليون.

أوروبا

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (**S/2014/136**)

خلال شهر آذار/مارس، عقد مجلس الأمن ٨ جلسات فيما يتعلق بالبند المعنون ”رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا (S/2014/136)“.

وفي ١ آذار/مارس، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات للمجلس بكامل هيئته، بشأن الحالة في أوكرانيا. واستمع المجلس إلى إحاطة من نائب الأمين العام، الذي كرر الإعراب عما يساور الأمين العام من قلق بالغ إزاء تدهور الحالة في أوكرانيا، ولا سيما في شبه جزيرة القرم وفي شرق البلد وجنوبه. وأبلغ المجلس بأنه في أعقاب ما أُفيد عن نشر المزيد من القوات والمدرعات الروسية في شبه جزيرة القرم، فقد وافق المجلس الأعلى لبرلمان الاتحاد الروسي على طلب قدمه الرئيس بوتين باستخدام القوات الروسية في أوكرانيا ”ريثما تستقر الأوضاع العامة والسياسية في ذلك البلد“. وكرر التأكيد على الدعوة التي وجهها الأمين العام من أجل الاحترام الكامل والحفاظ على استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ودعا إلى العودة فورا إلى الحوار الهادئ والمباشر بين جميع الأطراف المعنية بهدف إيجاد حل للأزمة. وتكلم ممثل أوكرانيا الدائم، الذي شارك في الجلسة العلنية، كما تكلم أربعة من أعضاء المجلس.

وخلال المشاورات التي أعقبت ذلك، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء التدهور السريع للحالة. وشددوا على الحاجة الماسة إلى التخفيف من تصاعد الحالة، وكرروا دعوتهم جميعَ الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإلى الامتناع عن أي أعمال أو أقوال من شأنها أن تفضي إلى زيادة تفاقم الحالة. وأشار العديد من أعضاء المجلس إلى مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤، في حين أشار آخرون إلى الاتفاق الثنائي بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا لعام ١٩٩٧. وكررت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس الدعوة التي وجّهها نائب الأمين العام من أجل الاحترام الكامل للمبادئ المذكورة أعلاه والحفاظ عليها، وشددت على أهمية جهود الوساطة الدولية العاجلة. وأكد أحد أعضاء المجلس على ضرورة تنفيذ أحكام اتفاق ٢١ شباط/فبراير من أجل الحؤول دون تعميق الأزمة. وأخيرا، أشار أعضاء مجلس الأمن إلى ضرورة إجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف يعترف بتنوع المجتمع الأوكراني، مع الأخذ في الاعتبار تطلعات جميع الأوكرانيين، وضرورة احترام حقوق جميع الأوكرانيين.

وفي ٣ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في أوكرانيا. وشارك في الاجتماع الممثل الدائم لأوكرانيا. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرناندیث – تارانكو، الذي كرر الإعراب عن القلق البالغ الذي يساور الأمين العام إزاء استمرار توتر الحالة، والدعوة التي وجّهها لنزع فتيل التوتر على وجه السرعة، فضلا عن مناشدته من أجل إجراء حوار مباشر بين موسكو وكييف. وأشار الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إلى استمرار تعزيز الوجود العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم، وإلى أن عددا من القواعد العسكرية الأوكرانية قد أصبح محاصرا بالقوات الروسية. وأشار أيضا، في هذا الصدد، إلى موقف الاتحاد الروسي الذي يؤكّد أن هذه الإجراءات إنما اتُّخذت من أجل الدفاع عن مواطنيه، ومن أجل كفالة احترام حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، فقد أشار إلى أن الحالة في شرق أوكرانيا لا تزال غير مستقرة، حيث وردت تقارير عن وقوع مظاهرات في بعض المدن ومحاولات قامت بها جماعات محلية للاستيلاء على بعض المباني الرسمية.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم من التدهور المستمر للحالة في أوكرانيا، ولا سيما في شبه جزيرة القرم. وكررت الغالبية الساحقة من أعضاء المجلس التأكيد على ضرورة الاحترام الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية والحفاظ عليها، ودعت إلى العودة الفورية إلى الحوار الهادئ والمباشر بين جميع الأطراف المعنية من أجل إيجاد حل للأزمة. وحث العديدُ من أعضاء المجلس الاتحاد الروسي على سحب قواته العسكرية من أوكرانيا، وشددوا على أهمية الوساطة. وذكر أحد أعضاء المجلس أن الأزمة في أوكرانيا إنما تسبب فيها الانقلاب الذي وقع في كييف نتيجة استيلاء متطرفين راديكاليين على السلطة بقوة السلاح، وأن القرارات التي اتخذها ما يسمّى بحكومة المنتصرين، ولا سيما فيما يتصل بالحقوق اللغوية للأقليات، قد أثارت جزع السلطات في شرق أوكرانيا وجنوبها، وفي جمهورية القرم التي تتمتع بالحكم الذاتي، والتي يقطنها ملايين المواطنين الروس، الذين لا يريدون أن يحدث ذلك في مناطقهم.

وفي ٦ آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته بشأن الحالة في أوكرانيا، استمع خلالها إلى إحاطة قدمها نائب الأمين العام، من خلال التداول بالفيديو من كييف، بشأن آخر التطورات في أوكرانيا، بما في ذلك الزيارة التي قام بها روبرت سيري، كبير مستشاري الأمين العام، إلى شبه جزيرة القرم. وأكّد نائب الأمين العام على النتائج الشديدة الخطورة التي يمكن أن تترتب على الوضع في أوكرانيا فيما يخص الاستقرار في المنطقة وخارجها.

وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن بالغ قلقهم إزاء استمرار الأزمة. وأعرب العديد من الأعضاء عن تأييدهم لبعثة مساعٍ حميدة يوفدها الأمين العام، ورحبوا بقرار الأمين العام إيفاد الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، إلى أوكرانيا. وأدان العديد من الأعضاء التهديدات التي تعرض لها كبير مستشاري الأمين العام، في شبه جزيرة القرم، والتي اضطرته إلى مغادرة شبه الجزيرة. وأعربت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس عن رأي مفاده أن قرار برلمان القرم بإجراء استفتاء بشأن المركز القانوني للقرم هو قرار غير قانوني. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن هذا الاستفتاء يعكس تطلعات أهالي القرم التاريخية.

وفي ١٠ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة خاصة بشأن الحالة في أوكرانيا قدّم خلالها جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إحاطة بشأن آخر المستجدات في أوكرانيا، بما في ذلك الحالة في شبه جزيرة القرم التي تزداد تعقيدا، حيث أعلنت السلطات المحلية عن إجراء استفتاء بشأن المركز القانوني لشبه جزيرة القرم. وأشار إلى بيان المفوضة السامية للأقليات القومية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي ذكرت فيه أن العلاقات بين المجموعات العرقية الموجودة في شبه الجزيرة تتسم بمناخ متزايد الخوف. وقدم المزيد من الإيضاحات بشأن الجهود الدولية المتواصلة وأنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى نزع فتيل التوترات والسعي إلى التوصل إلى حل سلمي دائم للأزمة. وشارك الممثل الدائم لأوكرانيا في الجلسة وسلط الضوء على الأحداث المأساوية التي تقع في شبه جزيرة القرم، مشددا بشكل خاص على أن هذا الاستفتاء، الذي أُجريَ بشكل غير قانوني، يشكل انتهاكا لسيادة أوكرانيا. وأعرب أيضا عن قلقه إزاء تدهور حرية وسائل الإعلام واستمرار الرقابة على الصحافيين ومحاولات تخويفهم.

وكرر أعضاء المجلس الإعراب عن قلقهم البالغ إزاء الأزمة، وأعرب الكثير منهم عن خشيتهم من أن يؤدي الإعلان عن هذا الاستفتاء إلى زيادة تفاقم التوترات في شبه جزيرة القرم. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن الاستفتاء يعكس تطلعات أهالي القرم التاريخية. وكررت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس تأكيد تمسكها بمبادئ استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ودعت إلى إيجاد حل سياسي سريع للأزمة.

وفي ١٣ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة إحاطة برئاسة وزير الشؤون الخارجية والأوروبية للكسمبرغ، جان أسيلبورن، قدم خلالها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة عن آخر التطورات في أوكرانيا وعما قامت به الأمم المتحدة من عمل بشأن الأزمة المستمرة. وكرر وكيل الأمين العام الإعراب عن القلق الذي أبداه الأمين العام إزاء تدهور

الحالة في شبه جزيرة القرم وتصاعد التوتر في شرق أوكرانيا. وشدد على أن الإعلان عن تنظيم استفتاء بشأن مركز شبه جزيرة القرم قد زاد من تعقيد الوضع الصعب والهش أصلا.

وشارك في الجلسة رئيس وزراء أوكرانيا، أرسينيي ياتسينيوك، الذي شدد على أنه من غير المقبول إطلاقا، في القرن الحادي والعشرين، حل أي نوع من أنواع النزاع بالدبابات والمدفعية والأحذية العسكرية في الميدان. وحث الاتحاد الروسي على سحب قواته العسكرية المنتشرة في شبه جزيرة القرم إلى ثكناتها وعلى الدخول في مفاوضات حقيقية لمعالجة النزاع. كما أكد أن أوكرانيا قد تخلت عن أسلحتها النووية في عام ١٩٩٤، نظرا لتعهّد الأطراف الموقعة على مذكرة بودابست بضمان السلامة الإقليمية للدولة الأوكرانية وسيادتها واستقلالها.

وأعرب أعضاء المجلس عن مشاركتهم الأمين العام الشعور بالقلق إزاء استمرار تدهور الحالة في شرق أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم. وأعربوا عن تأييدهم لجهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام، ودعوا إلى إيجاد تسوية سلمية للأزمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وأعربت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس عن تأييدها لسلامة أوكرانيا الإقليمية وسيادتها. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء القيود المفروضة على دخول المراقبين الدوليين إلى شبه جزيرة القرم. وفي معرض الإشارة إلى قرار المجلس الأعلى للجمهورية المتمتعة بالحكم الذاتي القاضي بإجراء استفتاء بشأن مركز شبه جزيرة القرم، ذكر أحد أعضاء المجلس أنه ليس من المقبول التلاعب بمبادئ وقواعد القانون الدولي كل على حدة.

وفي ١٥ آذار/مارس، شرع المجلس في التصويت على مشروع قرار (S/2014/189) تقدّم به كل من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. واستهدف مشروع القرار التأكيد من جديد على التزام المجلس بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وحث جميع الأطراف على السعي فورا إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع فيما بينها، وإلى الإعلان أن الاستفتاء المتعلق بمركز شبه جزيرة القرم لا يمكن أن يكون له أي نوع من الشرعية، ولا يمكن أن يشكل الأساس لأي تغيير في مركز شبه الجزيرة القرم. وكانت نتيجة التصويت

١٣ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد (الاتحاد الروسي)، وامتناع عضو واحد عن التصويت (الصين). ولذلك لم يُعتمد مشروع القرار، نظرا للتصويت السلبي لأحد الأعضاء الدائمين في المجلس.

وفي ١٩ آذار/مارس، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في أوكرانيا. وقدّم نائب الأمين العام إلى المجلس إحاطة بشأن آخر التطورات في أوكرانيا بعد المهمة التي قام بها في كييف. فأعرب عن القلق إزاء الحالة في شبه جزيرة القرم، وقال إن المجتمع الدولي يواجه مخاطر زيادة التصعيد الخطير للحالة الذي يمكن أن يكون له تداعيات على السلام والأمن الدوليين. وأشار إلى أنه أكد، في أثناء مهمته الأخيرة في أوكرانيا، مع جميع محاوريه على أهمية تشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف وعلى ضرورة المحافظة على أوكرانيا بلدا متعدد الأعراق والثقافات واللغات. وأوضح أن الأمين العام قد تعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية بهدف وقف تصعيد الأوضاع، وأنه لم يألُ جهدا في الحث على الحوار والالتزام بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، مثل احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وضمان إعمال حقوق الإنسان لجميع الأفراد، مع التركيز بوجه خاص على الأقليات.

وقدم الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن بشأن مهمته الأخيرة التي حملته إلى مناطق مختلفة من أوكرانيا، وأعرب عن أسفه لعدم تمكنه من زيارة شبه جزيرة القرم. وأوضح أن الانتهاكات الدائمة لحقوق الإنسان هي من بين الأسباب الرئيسية للاضطرابات التي وقعت في أوكرانيا في الأشهر القليلة الماضية. فعلى مدى سنوات عديدة، أثيرت شواغل بشأن ضعف سيادة القانون، وانعدام المساءلة مع ما يترتب على ذلك من إفلات من العقاب. وفيما يتعلق بالانتهاكات ذات الصلة بالاحتجاجات التي حدثت في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وشباط/فبراير ٢٠١٤، أعرب عن شديد القلق إزاء الانتهاكات الجسيمة المزعومة لحقوق الإنسان، بما فيها الاستخدام المفرط للقوة، وحوادث القتل خارج نطاق القانون، والتعذيب، وحالات الاختفاء، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين. وقال إن مرتكبي تلك الانتهاكات وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان بحق جميع الضحايا يجب تقديمهم إلى القضاء فورا، أيا كانت خلفيتهم أو مركزهم أو انتماؤهم، بعد تحقيقات مستقلة ونزيهة وشاملة.

وأشار الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان إلى إنه حث جميع السلطات التي التقاها أثناء مهمته على ضمان تحقيق مبدأ الشمول في مجالي الحكم والإدارة، وكذلك ضمان حرية التعبير، وفي الوقت نفسه، كبح خطاب الكراهية. وشدد على ما تتسم به أوكرانيا من طابع

متعدد الأعراق واللغات والثقافات. وأضاف أن من شأن النعرات والسياسات القومية أن تؤدي إلى آثار عكسية وأن تزيد من تعميق الانقسامات الداخلية داخل المجتمع.

وأعرب الأمين العام المساعد أيضا عن بالغ قلقه إزاء الوضع في شبه جزيرة القرم، الذي لا يزال متوترا فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المعارضين للأحداث السياسية الأخيرة في شبه جزيرة القرم. وأوضح أنه، إضافة إلى حالات العنف بين مختلف الجماعات السياسية الأوكرانية والروسية، ومع المشاركة المزعومة لجماعات من خارج المنطقة، التي تسببت في سقوط قتلى وجرحى، فإن نشر الشائعات، بما في ذلك عبر وسائل الإعلام، ولا سيما في شرق أوكرانيا، يضاعف من الشعور بانعدام الأمن في أوساط السكان.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للجهود التي يبذلها الأمين العام لتسوية الأزمة بالوسائل السلمية. وأكدوا على ضرورة التوصل إلى حل يقوم على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأعاد العديد من أعضاء مجلس الأمن تأكيد ضرورة احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وكرروا الدعوة التي وجهها الأمين العام المساعد لإيفاد مراقبين مستقلين لحقوق الإنسان. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن القلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم، وأكدوا مجددا الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان فيما يتعلق بوضع الأقليات الوطنية، ولا سيما تتار القرم. وأعرب أحد أعضاء المجلس عن القلق إزاء ما أسماه التقييم الأحادي الجانب لحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا من جانب الأمين العام المساعد. وذكر عضو المجلس ذاك أنه تم، بعد الاستفتاء، الحفاظ على القانون والنظام، وأن سلطات القرم ضمنت حقوق جميع الأقليات دون استثناء.

وفي ٢٨ آذار/مارس، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته عقب الزيارتين اللتين قام بهما الأمين العام إلى الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وأوضح الأمين العام أن رئيس الاتحاد الروسي قد أكد له شخصيا أن روسيا ليست لديها أية نية للدخول إلى الجزء القاري من أوكرانيا. ووصف الأمين العام الحالة بأنها لحظة حاسمة بالنسبة لأوكرانيا، وللجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين. وأعرب عن القلق إزاء الصدع الذي أحدثته الأزمة في أوكرانيا وفي المنطقة وفي المجتمع الدولي، وأكد على ضرورة المسارعة في العودة إلى الدبلوماسية البناءة. وأكد أن الوقت قد حان للحوار والسلام، وأن على الطرفين العمل على تهدئة التوترات. وأضاف قائلا إن الحوار المباشر وحدَه بين كييف وموسكو هو الذي يمكن أن يسهم في تخفيف حدة التوتر وإيجاد مخرج للأزمة. كما أعرب عن القلق إزاء التأثير السلبي المحتمل لهذه الأزمة على عملية نزع السلاح النووي.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام والتي ترمي إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. وكرر الأعضاء مناشدات الأمين العام من أجل تخفيف حدة الأزمة على نحو عاجل. وأكّد العديد من الأعضاء على ضرورة احترام السلامة الإقليمية لأوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسيادتها، تمشيا مع القرار ٢٦٢/٦٧، الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، وشددوا على أن يُتاح لجميع موظفي الأمم المتحدة الوصول الكامل وغير المقيد إلى جميع أنحاء أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم. وأعرب معظم أعضاء المجلس عن دعمهم لرصد حقوق الإنسان ولإنشاء آلية دولية للتنسيق في إطار جهود الوساطة. وسلط بعض أعضاء المجلس الضوء على هشاشة أوضاع الأقليات القومية في شبه جزيرة القرم، وطلبوا مواصلة تقديم تقارير عن الحالة في أوكرانيا إلى مجلس الأمن. وأشار أحد أعضاء المجلس إلى أن شعب القرم، بإجرائه الاستفتاء، قد مارس حقه في تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأنه ينبغي احترام قرار الغالبية العظمى من سكان القرم.

الشرق الأوسط

العراق

شدد الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، نيكولاي ملادينوف، في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن يوم ٢٧ آذار/مارس، استنادا إلى تقريري الأمين العام عن أنشطة البعثة (S/2014/190)، وعن أعمال البحث عن المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية (S/2014/191)، على أن مستقبل العراق لا يمكن النظر فيه بمعزل عما تواجهه المنطقة من تحديات أوسع نطاقا. ومع استمرار الانقسامات التي تعصف بالساحة السياسية العراقية، أضاف النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية بعدا إقليميا إلى التوترات الطائفية، ومنح الشبكات الإرهابية فرصة إقامة صلات عبر الحدود وتوسيع قاعدة دعمها. وزاد الوضعُ تعقيدا بسبب القضايا الدستورية العالقة، التي تضع التوترات القائمة بين الطوائف العراقية في الواجهة باستمرار. واشتد الضغط على أمن البلاد بسبب جماعات إرهابية مسلحة تسليحا جيدا ومدربة تدريبا جيدا وتحظى بموارد مالية كبيرة. ووفقا لما ذكره الممثل الخاص، فإن هدفها واضح، وهو إقامة موطئ قدم دائم خارج عن سيطرة السلطات، وترسيخ قاعدة لتوسيع نطاق عملياتها. وأكد الممثل الخاص في هذا الصدد على أن الأمم المتحدة، وإن كانت ستدعم العراق في مكافحة الإرهاب، فإنه لا سبيل إلى التغلب على التحديات التي تواجه شعب العراق بدون الحوار، والتماسك

الاجتماعي، وزيادة المساعدة الإنمائية، واستقلال القضاء، والإدارة العامة الحديثة، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وإشراك هؤلاء الذين يشعرون بأنهم مهمشون.

وأبرز الممثل الخاص كذلك أهمية إجراء انتخابات وطنية شفافة وذات مصداقية في موعدها في أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٤، وأهمية ضمان المشاركة الفعلية لجميع العراقيين وتمثيلهم في العملية الانتخابية، بمن فيهم النساء.

وتطرق الممثل الخاص إلى قضية المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، بما فيها المحفوظات الوطنية، فقال إنه على الرغم من صدق العراق والوقت والجهود التي ما فتئ يبذلها في هذا المسعى الإنساني، لا يستطيع الممثل الخاص الإبلاغ بأية نتائج جديدة. وقال إن هناك عددا من الطرق التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في هذه المسألة، وشدد على ضرورة مواصلة التركيز على هذه القضية الإنسانية الهامة والحساسة جدا لكي يتسنى إغلاقها، ومن ثمَّ تمكين كل من العراق والكويت من طي صفحتها.

وخلال المشاورات التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن القلق الشديد إزاء التطورات في محافظة الأنبار، وخاصة في مدينتي الرمادي والفلوجة، وأدانوا جميع الهجمات الإرهابية وجميع أعمال العنف التي تهدف إلى زيادة زعزعة استقرار البلد والمنطقة. وشدد أعضاء المجلس على أهمية قيام السلطات العراقية، والمجتمعات المحلية، والمجتمع الدولي بتعزيز تعاونهم ضد العنف والإرهاب، والمساعدة في تلبية الاحتياجات الأمنية لجميع العراقيين. وأكد أعضاء المجلس ضرورة التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على تنظيم القاعدة.

وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن دعمهم القوي لالتزام حكومة العراق بحماية السكان المدنيين في محافظة الأنبار وغيرها وتوفير الإغاثة الإنسانية، وشجعوا السلطات العراقية على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية لضمان إيصال الإغاثة الإنسانية.

وأكد أعضاء المجلس أيضا أن الحاجة إلى حوار وطني يشمل جميع القوى السياسية لمواجهة التوتر المتزايد والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق ستكون الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وأبرز الأعضاء ضرورة نجاح العمليات الديمقراطية في العراق رغم التحديات الأمنية، وضرورة أن تظل الأحزاب ملتزمة بإجراء الانتخابات البرلمانية في جميع أنحاء العراق في ٣٠ نيسان/أبريل.

وأخيرا، ناقش أعضاء المجلس مسألة عودة أو إعادة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم، وإعادة الممتلكات الكويتية، بما فيها المحفوظات الوطنية. وفي هذا الصدد، أعرب أعضاء المجلس عن الأسف لعدم إحراز تقدم يذكر خلال الأشهر القليلة الماضية، وأعربوا عن أملهم في مضاعفة الجهود من أجل حل هذه المشكلة.

لبنان

في ٢٥ آذار/مارس، وفي غضون مشاورات أجراها مجلس الأمن، قدم المنسق الخاص لشؤون لبنان، ديريك بلامبلي، والأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليت، إحاطة إلى المجلس بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، حيث عرضا النتائج الرئيسية لأحدث تقرير للأمين العام (S/2014/130).

وأبلغ مقدما الإحاطة أعضاء المجلس أن الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) ظل هادئا عموما، مما يعكس استمرار التزام الأطراف بوقف الأعمال العدائية. وأكدا أيضا أن القوة استمرت في أداء دور حاسم في ضمان الاستقرار في جنوب لبنان، وأبرزا الأثر الإيجابي لترتيبات التنسيق والاتصال. ومع ذلك، لوحظ أن المخاطر المحدقة بأمن واستقرار لبنان نتيجة الحرب في الجمهورية العربية السورية قد تزايدت بشكل ملحوظ.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالهدوء النسبي الذي ساد منطقة عمليات القوة في جميع أنحاء جنوب لبنان خلال الأشهر الأربعة الماضية. ومع ذلك، كان هناك اعتراف بأن ذلك الهدوء هش للغاية، مثلما تبين من الحوادث الأمنية التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، التي قتل فيها جندي إسرائيلي حينما أطلق عليه النار أحد جنود القوات المسلحة اللبنانية عبر الخط الأزرق في عمل فردي. وبالتالي شدد أعضاء المجلس على ضرورة تعاون جميع الأطراف بشكل تام مع المنسق الخاص وقوة الأمم المتحدة والتركيز على جميع القضايا العالقة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وأكد أعضاء المجلس من جديد التزامهم بتحقيق الاستقرار في لبنان وأكدوا قلقهم المتزايد إزاء الزيادة الملحوظة في حوادث إطلاق النار عبر حدود الجمهورية العربية السورية وفي الأعمال الإرهابية وأعمال العنف في جميع أنحاء لبنان، وحثوا جميع الأطراف على تعزيز الحوار، والحفاظ على وحدة لبنان، ورفض التطرف والعنف، والالتزام بسياسة لبنان في النأي بالنفس، المكرسة في إعلان بعبدا، والانسحاب من القتال في الجمهورية العربية السورية.

وأكد العديد من أعضاء المجلس أيضا العبء الهائل الذي يضعه النزاع السوري على عاتق لبنان وضرورة تقاسمه بصورة مناسبة. وأثنوا على كرم لبنان في استضافة ما يقرب من مليون لاجئ مسجل رسميا من الجمهورية العربية السورية، وشددوا على ضرورة البحث عن سبل تقديم المزيد من المساعدة للبنان في معالجة هذا الوضع.

وعلى خلفية التطورات السلبية في المنطقة، والتي لها تأثيرها على لبنان، رحب أعضاء مجلس الأمن بحرارة بالإعلان يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ عن تشكيل حكومة برئاسة تمام سلام. وأعربوا عن الأمل في أن تتمكن الحكومة الجديدة، التي وافق عليها البرلمان في ٢٠ آذار/مارس، من جعل البلد في وضع أفضل لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية والإنسانية العاجلة. وأكد العديد من أعضاء المجلس أيضا على الحاجة المستمرة لتقديم دعم دولي قوي ومنسق للبنان لمساعدته على الصمود أمام هذه التحديات المتعددة، ورحبوا بالجهود التي تبذلها مجموعة الدعم الدولية للبنان وبالبيان الذي اعتمدته في اجتماعها الثاني الذي عقد في باريس في ٥ آذار/مارس ٢٠١٤. وشدد بعض أعضاء المجلس أيضا على أهمية المضي قدما على الفور في الاستعدادات للعملية الانتخابية الرئاسية، وفقا للإجراءات الدستورية والممارسة الديمقراطية في لبنان.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٨ آذار/مارس، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة لمجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وأعقبت تلك الإحاطة مشاورات للمجلس بكامل هيئته.

وقال وكيل الأمين العام إنه بعد ثمانية أشهر من استئناف المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن الجهود التي تقودها الولايات المتحدة من أجل إيجاد أساس لمواصلة المفاوضات لا تزال مستمرة. وأضاف قائلا إن الوقت يقترب سريعا لاتخاذ قرارات هامة – من جانب القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية. وقد أصبحت هذه القرارات ملحة على نحو متزايد في ضوء الاتجاهات المقلقة في كل من الضفة الغربية وغزة.

وأشار وكيل الأمين العام أيضا إلى أنه حسب البيانات التي جمعها المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، زادت أعمال البناء في المستوطنات بأكثر من الضعف في عام ٢٠١٣ بالمقارنة مع عام ٢٠١٢. وأشار إلى أن استمرار النشاط الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي ويشكل عقبة أمام السلام.

وتطرق وكيل الأمين العام إلى غزة، فأكد استمرار تقويض أسس اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وشدد على أن تصعيدا خطيرا للعنف حدث

بين ١١ و ١٣ آذار/مارس، حيث أُطلق أكثر من ٧٠ صاروخا و ٥ قذائف هاون عشوائيا في اتجاه إسرائيل، وشنت إسرائيل ١٥ غارة جوية على غزة في ١٥ في آذار/مارس. وأكد وكيل الأمين العام أن التحريض، مهما كان مصدره، يسمم أجواء السلام.

وخلال المشاورات التي تلت ذلك، اتفق أعضاء المجلس في الرأي على أن المناقشات بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد وصلت إلى مرحلة حرجة وحاسمة، وعلى أنه يتعين استمرار الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي في ضوء تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين.

وعليه، أكد أعضاء المجلس أن على جميع الأطراف أن تمتنع عن الأعمال التي تقوض الثقة وتغذي الشكوك ولا يكون من شأنها إلا وضع المزيد من الصعاب أمام محادثات السلام. وأدان معظم أعضاء المجلس الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية المستمرة لعدم شرعيتها، والاستفزازات في جبل الهيكل/الحرم الشريف، بما في ذلك ما يقوم به المسؤولون الإسرائيليون، وهو ما يغذي التوترات. وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ القلق إزاء الإجراءات التي يمكن أن تقوض الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن بالغ القلق إزاء التحريض، وحوادث العنف، وعمليات الهدم في الضفة الغربية، والوضع الإنساني المتدهور في غزة، وحثوا الطرفين على التعاون على توسيع نطاق وصول الأشخاص والبضائع والإمدادات الإنسانية. وأدان أعضاء المجلس أيضا الهجمات الصاروخية غير المقبولة التي تُشَن من غزة.

وبخصوص الجمهورية العربية السورية، كرر العديد من أعضاء المجلس التعليقات التي أدلوا بها أثناء المشاورات التي جرت في ١٣ آذار/مارس مع الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا، الأخضر الإبراهيمي. وأشار الأعضاء إلى المأساة الإنسانية المتفاقمة في الجمهورية العربية السورية، وشددوا على الحاجة الملحة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤). وأكدوا أنه لا يمكن إنهاء النزاع إلا من خلال حل سياسي، ومن ثمَّ أهمية محادثات جنيف وضرورة قيام الأطراف، وخاصة وفد حكومة الجمهورية العربية السورية، بالبدء في اتخاذ موقف بنّاء بشأن مسألة تنفيذ بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

الحالة في الشرق الأوسط (الحالة في الجمهورية العربية السورية)

في ٥ آذار/مارس، استمع مجلس الأمن، في إطار مشاورات أجراها المجلس، إلى إحاطة قدمتها المنسقة الخاصة، سيغريد كاغ، عن الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، وذلك استنادا إلى التقرير الشهري الخامس للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإلى رسالة مؤرخة ٢٧ شباط/فبراير موجهة من الأمين العام بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (S/2014/133).

وأوضحت المنسقة الخاصة أن السلطات السورية قد عززت استعداداتها وكثّفت جهودها من أجل التعجيل بإزالة مواد الأسلحة الكيميائية. وخلال الأيام الثمانية الأخيرة، أجرت السلطات السورية أربع عمليات نقل إضافية لمواد الأسلحة الكيميائية إلى ميناء اللاذقية من أجل نقلها بعد ذلك إلى خارج البلد. وإضافة إلى عمليات الإزالة، أحرزت الجمهورية العربية السورية أيضا تقدما على مستوى تدمير مخزون البلد من مادة الإيزوبروبانول بالكامل تقريبا. وتم تدمير نحو ٩٣ في المائة من هذه المادة قبل الإطار الزمني المحدد؛ إلا أن نسبة الـ ٧ في المائة من مخزون الإيزوبروبانول المتبقية موجودة في موقع أوضحت السلطات السورية أنه يتعذّر الوصول إليه بسبب الظروف الأمنية.

وأشارت المنسقة الخاصة كذلك إلى أن نحو ٣٥ في المائة من مواد الأسلحة الكيميائية المعلَن عنها التي لدى حكومة الجمهورية العربية السورية قد أُزيلت من إقليمها أو قد تم تدميرها. وتوقعت البعثة المشتركة أن يرتفع هذا الرقم، بحلول منتصف الأسبوع التالي، ليصل إلى ٤١ في المائة، بما في ذلك تدمير مادة الإيزوبروبانول. وكان من المتوقَّع أن يصل هذا الرقم إلى ٤٥ في المائة في حدود منتصف شهر آذار/مارس. وطلبت المنسقة الخاصة، في هذا الصدد، التعاون البناء وتكثيف الجهود من جانب الجمهورية العربية السورية. وشددت أيضا على أنه رغم تحقيق الكثير من الأهداف خلال الفترة الأخيرة، فإن معظم مواد الأسلحة الكيميائية لا زالت داخل الجمهورية العربية السورية وذلك بعد انقضاء الآجال المتوسطة التي حددها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وشددت المنسقة الخاصة أيضا على أنه، تلبيةً لطلب المدير العام للمنظمة والبعثة المشتركة، قدّمت الجمهورية العربية السورية خطة متسلسلة تبيّن تفاصيل الجدول الزمني لعمليات النقل من مواقع التخزين إلى ميناء اللاذقية. وعقب مشاورات أُجريت مع فريق التخطيط التنفيذي لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومع البعثة المشتركة، قدّمت السلطات السورية خطة منقحة تقلص الآجال الزمنية لهذه العمليات من ١٠٠ يوم

إلى ٦٠ يوما. ووفقا لتلك الخطة، كان من المقرر أن تكتمل عملية الإزالة التامة لجميع الأسلحة الكيميائية وموادها قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٤. وشدّدت المنسقة الخاصة على أن شهر آذار/مارس سيكون ذا أهمية حاسمة بالنسبة لتنفيذ الجدول الزمني وللنجاح في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ولذلك ستواصل البعثة المشتركة إقناع محاوريها بأهمية أن تكون عمليات النقل منهجية وفي آجال معروفة وبكميات محددة خلال هذا المنعطف الحاسم.

وأقرّ أعضاء مجلس الأمن بأهمية التطورات الأخيرة، ومن بينها وضع أغلبية معدات التغليف والتحميل في مواقع محددة، وتدمير ٩٣ في المائة من الكميات المعلنَة من مادة الإيزوبروبانول الموجودة داخل الجمهورية العربية السورية، وعمليات النقل الإضافية لمواد الأسلحة الكيميائية من عدد من المواقع إلى اللاذقية وإخراجها من الجمهورية العربية السورية عن طريق البحر.

وأُطلِع أعضاء مجلس الأمن على الجدول الزمني الجديد لإزالة المواد الكيميائية من الجمهورية العربية السورية في حدود منتصف شهر نيسان/أبريل وأواخره. وشدد أعضاء المجلس على أنه يجب التقيد بهذه الالتزامات، وأنه يجب احترام الآجال المتفق عليها المتصلة بشهر نيسان/أبريل وبالموعد النهائي للإزالة التامة لهذه المواد وهو ٣٠ حزيران/يونيه. وأعرب أعضاء المجلس عن اعتزامهم أن يتابعوا عن كثب التعاون الفعلي بين السلطات السورية والبعثة المشتركة.

وفي ١٣ آذار/مارس، استمع المجلس، في إطار مشاوراته، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية المعني بسوريا بشأن الصعوبات في تضييق الفجوة التي تفصل بين الوفدين السوريين – وهما وفد حكومة الجمهورية العربية السورية ووفد المعارضة السورية – خلال جولتي المحادثات اللتين دارتا في إطار مؤتمر جنيف بشأن الجمهورية العربية السورية، في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٤.

وأشار الممثل الخاص المشترك إلى بعض جوانب الوضع الميداني في الجمهورية العربية السورية. وشدد على أنه يصعب على العقل تخيّل مدى الكارثة الاقتصادية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية حيث أصبح ما يناهز ١٠ ملايين شخص في حاجة إلى المعونة للبقاء على قيد الحياة فحسب. وبعد أكثر من ثلاث سنوات من النزاع المرير، أصبحت الجمهورية العربية السورية على مشارف دمار هائل قد يدفع بها إلى أن تصبح دولة منهارة بحلول عام ٢٠١٥. ولعلّ نسبة الفقر قد بلغت ٤٠ في المائة مقابل ١٣ في المائة في عام ٢٠١٠. وهكذا فإن النزاع السوري قد كلّف البلد حتى الآن أكثر من ثلاثة عقود

من التنمية. وإذا تواصل النزاع بالمعدل الحالي، فمن المتوقَّع أن يبلغ عدد اللاجئين ٤ ملايين لاجئ بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وأن يصل عدد القتلى إلى ٠٠٠ ٣٥٠ شخص.

وفي حين أشاد الممثل الخاص المشترك بروح الضيافة الجديرة بالإعجاب التي أبدتها البلدان المجاورة للجمهورية العربية السورية وبالتضامن السخي من جانب الجهات المانحة، فقد شدد على أن هذه الجهود لن توفر حلا دائما لكارثة بهذا الحجم، وأن التوصّل إلى حل سياسي هو وحده الكفيل بذلك. وحسب تقديره، لن يتمكن أي من الجانبين من تحقيق نصر عسكري حاسم في عام ٢٠١٤. وقال إن قدرة المعارضة المسلحة على الصمود، والدعم المستمر الذي تتلقاه من أنصارها، فضلا عن الدعم الهام الذي لا تزال تتلقاه من السكان المدنيين، حال دون تمكُّن السلطات السورية من استئصالها حتى من المدن الكبرى ومن بينها دمشق وحلب. ومن ناحية أخرى، ساعدت تعبئة عدد كبير من الميليشيات والمقاتلين الأجانب، ومن بينهم مقاتلون من حزب الله، السلطات السورية، إلى حد كبير، على تحقيق مكاسب جديدة في أواخر عام ٢٠١٣.

وإضافة إلى ذلك، وابتداء من منتصف كانون الأول/ديسمبر، تعرضت مدينة حلب لاستخدام مكثَّف للبراميل المتفجرة التي تستهدف السكان المدنيين بصورة عشوائية. وقد سمح ذلك للسلطات السورية بأن تحقق مكاسب إقليمية هامة في شرق حلب، بالقرب من قاعدة النيرب الجوية، وبمواصلة تقدمها في الشمال الشرقي لمدينة حلب. ووفقا للممثل الخاص المشترك، إذا واصلت الحكومة تقدمها في هذه المنطقة، فقد تفرض على مدينة حلب القديمة حصارا مماثلا لذلك الذي فرضته على مدينة حمص القديمة. وذكر، في هذا الصدد، أن الاستراتيجية التي تتبعها السلطات السورية والمتمثلة في محاصرة المدن والأحياء أثبتت أنها أجدى من العمليات العسكرية المباشرة. وتُستخدَم عمليات الحصار والتجويع كوسيلة من وسائل الحرب، مما لا يترك أمام السكان المحليين من خيار سوى القبول بهدنات هشة.

وأشار الممثل الخاص المشترك كذلك إلى الدلالة الخاصة لهذا العدد الكبير بشكل لافت من اتفاقات وقف إطلاق النار أو فترات التوقف أو الأنواع الأخرى من الاتفاقات التي تم التوصل إليها أو يجري التفاوض بشأنها بين حكومة الجمهورية العربية السورية وبعض الجماعات المسلحة والأهالي، ولا سيما حول دمشق. وأشار إلى أنه في حدود نهاية شباط/فبراير ٢٠١٤، كان يُعتقد أنه تم التوصل إلى نحو ٢٠ اتفاقا محليا. غير أن المراقبين من داخل وخارج الجمهورية العربية السورية، أعربوا عن شكوكهم من قدرة هذه الاتفاقات المحلية على البقاء، ملمِّحين إلى أن الجماعات المسلحة المحلية والسكان المدنيين المحليين

''يتم تجويعهم قصدَ استسلامهم''، وأنه قد برزت تحديات بعد فترة وجيزة من إبرام هذه الاتفاقات.

وعلى الصعيد السياسي، أكد الممثل الخاص المشترك، أن هدفه خلال الجولة الأولى من المناقشات التي دارت في جنيف، تمثل في أن يظل طرفا النزاع السوري، أي وفدا الحكومة والمعارضة، في القاعة. وقد تحقق هذا الهدف. إلا أنه لم يجر أي حوار سياسي جوهري فيما بينهما. ولم يمد أي عضو من الطرفين يده لمصافحة عضو من الطرف الآخر. ووضع وفد الحكومة مسألةَ الإرهاب في صدر أولوياته، وإن لم تكن الموضوع الوحيد الذي أعرب عن استعداده لمناقشته. وأيد وفد المعارضة بيانَ جنيف، وركّز أعضاؤه على الأمل الذي راودهم بالتنفيذ السريع للشرط الرئيسي الذي تضمنه البيان: ألا وهو تشكيل هيئة حكم انتقالية تتولى مقاليد الأمور من الإدارة الحالية.

وفي ١٩ شباط/فبراير، استأنف الطرفان اجتماعاتهما بناء على جدول الأعمال الذي حدده الممثل الخاص المشترك. وشمل جدول الأعمال أربع نقاط: (أ) إنهاء العنف، ومكافحة الإرهاب؛ (ب) وهيئة الحكم الانتقالية؛ (ج) والمصالحة الوطنية والحوار الوطني؛ (د) والمؤسسات الوطنية بين الاستمرارية والتغيير. وشدد الممثل الخاص المشترك على أنه اقترح مناقشة البندين (أ) و (ب) من جدول الأعمال بالتوازي. ووافق وفد المعارضة على هذا المقترح؛ بينما اعترض عليه وفد الحكومة. وطالب الوفد بمناقشة بنود جدول الأعمال تباعا، وأصر على مناقشة مسألة الإرهاب إلى غاية التوصل إلى تعريف مشترك للإرهاب والاتفاق عليه. ووفقا للممثل الخاص المشترك، ترك وفد الحكومة انطباعا واضحا بأن مطالبه ليست إلا تكتيكا للمماطلة. ووصلت المناقشات إلى طريق مسدود.

وتبيّن أن جولة المناقشات الثانية أسوأ من الأولى. ولذلك قرر الممثل الخاص المشترك وضع حد للاجتماع الأخير ودعا كلا الوفدين إلى التفكير في كيفية تنشيط عملية جنيف. ومن وجهة نظره، لم يكن هناك من جدوى من عقد جولة ثالثة من المحادثات إلا إذا كانت هناك رغبة سياسية حقيقية في التفاوض.

وذكر الممثل الخاص المشترك أيضا، في هذا الصدد، أن إجراء انتخابات رئاسية في الجمهورية العربية السورية في الظروف الحالية سيغلق الباب أمام المفاوضات في المستقبل المنظور. وأكد أن تولي بشار الأسد الرئاسة لمدة سبع سنوات أخرى لن يضع حدا لمعاناة الشعب السوري التي تفوق الاحتمال، ولن يوقف تدمير البلد، ولن يُعيد الوئام والثقة المتبادلة في المنطقة.

وخلال المشاورات، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل للممثل الخاص المشترك ولجدول أعماله الذي يتضمن أربع نقاط من أجل استئناف المحادثات. وأعربوا عن تأييدهم أيضا لاستئناف المحادثات في جنيف على أساس التزام فعلي لجميع الأطراف بتنفيذ بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ تنفيذًا شاملا.

غير أنه كانت هناك اختلافات في الآراء بشأن كيفية ترتيب بنود المحادثات في المستقبل، وبشأن كيفية معالجة النقطتين الأوليين، وهما، وضع حد للعنف ومكافحة الإرهاب، وإنشاء هيئة حكم انتقالية. وشددت أغلبية واضحة من أعضاء المجلس على أن تعطّل العملية يُعزى إلى عدم رغبة السلطات السورية في قبول النهج المرحلي الذي اقترحه الممثل الخاص المشترك. وأعاد هؤلاء الأعضاء تأكيد الأهمية المحورية لهيئة حكم انتقالية، توُكَل إليها السلطات التنفيذية كاملة، وتُنشأ بموافقة الطرفين، من أجل تنفيذ العملية الانتقالية المنصوص عليها في بيان جنيف.

وتشاطر العديد من أعضاء المجلس مع الممثل الخاص المشترك أيضا رأيه المتعلق بأن عزم السلطات السورية إجراء انتخابات رئاسية خلال الأشهر المقبلة لا يتوافق مع عملية جنيف. وستجعل الانتخابات هذه العملية موضع جدل، ولا سيما شرط تشكيل هيئة حكم انتقالية. وشدد أعضاء آخرون على أهمية إدراج مسألة الإرهاب في جدول أعمال المفاوضات، ودعوا إلى الاستئناف الفوري لعملية جنيف وإلى تنظيم جولة ثالثة من المفاوضات.

وفي ٢٨ آذار/مارس، استمع المجلس، في إطار مشاورات، إلى إحاطة قدّمتها وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن التقرير الأول للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) (S/2014/208).

وأشارت وكيلة الأمين العام إلى استمرار انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك عمليات القصف الجوي والقصف بالمدفعية وباستخدام مدافع الهاون والسيارات المفخخة في المناطق المأهولة بالسكان، مما أدى إلى وقوع عدد ضخم من الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين.

وسلّطت وكيلة الأمين العام الضوء أيضا على الجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة لضمان تيسير إمكانية الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها وإلى المناطق المحاصرَة. وفي إطار هذه الجهود، قُدِّمت إلى السلطات السورية قائمة بأسماء المواقع ذات الأولوية، مع التركيز على ٢٩ موقعا ذا أولوية و ٣ محافظات للوصول على وجه السرعة إلى ١,٨ مليون سوري. وأكدت وكيلة الأمين العام أن القوافل العابرة لخطوط المواجهة المشتركة بين

وكالات الأمم المتحدة قدّمت ٢١ طلبا منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) في ٢٢ شباط/فبراير. ومن أصل هذه الطلبات، تمت الموافقة على ١٣ طلبا فقط ونجحت ٥ منها في العبور حيث تمكنت من تقديم المساعدة إلى ٠٠٠ ١٧٧ شخص، أو نحو ٥ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها والذين يبلغ عددهم ٣,٥ ملايين شخص.

وتعذَّر على ما يناهز عددهم ٠٠٠ ٢٠١ شخص الحصول على مساعدات طبية بسبب عدم تمكُّن القوافل من الوصول أو لأن الأدوية والإمدادات الطبية سحبت من القوافل المشتركة بين الوكالات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتلقّ مساعدات إلاّ ٦٠٠ ١٤ شخص فقط، أي ما يربو قليلا عن ٦ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المحاصَرة البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٤٠ شخص. وظل العديد من الطلبات التي قدمتها الأمم المتحدة للوصول إلى المواقع المحاصرة بدون رد أو رُفضت.

وأكدت وكيلة الأمين العام أنه يجب على جميع الدول ذات التأثير على الأطراف في الجمهورية العربية السورية أن تواصل استخدام هذا التأثير من أجل تيسير وصول المساعدات الإنسانية، وتوفير الحماية للمدنيين، ورفع مختلف عمليات الحصار التي تُستخدم للسيطرة على السكان وهو ما يتعارض تماما مع القانون الدولي الإنساني. وشددت وكيلة الأمين العام كذلك على الأهمية البالغة لإدخال تغيير عميق على عملية إيصال المساعدات الإنسانية. ولم يمكّن هذا النهج التدريجي، رغم الجهود التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني في الميدان، من إدخال تغييرات بالسرعة المطلوبة. وسيتعين تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بتوزيع المعونة العادية وبالقوافل، ويجب منح الأمم المتحدة موافقة غير مشروطة. وذكرت وكيلة الأمين العام أيضا أنه يجب السماح للأمم المتحدة وشركائها بإيصال الأدوية واللوازم الطبية الأخرى إلى جميع مناطق البلد، بما في ذلك المناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق المحاصرة.

وفيما يتعلق بمسألة المساعدة عبر الحدود، شددت على أن الوصول بصورة كاملة ودون عراقيل، عبر السبل الأكثر كفاءةً ومباشرةً، يجب أن يتضمن المرور عبر جميع المعابر ذات الصلة. وأكدت أن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) لم يترك مجالا لأي طرف للمزيد من التفسيرات أو التفاوض، أو أي تبرير لمنع الوصول إلى المدنيين بعد ذلك. وذكرت كذلك، في هذا الصدد، أن قواعد القانون الدولي الإنساني واضحة ومفادها أن الاستمرار في عدم الموافقة على عمليات الإغاثة عبر الحدود أو عبر خطوط المواجهة، ولا سيما على عبور

السلّع الأساسية المميزة في جميع اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها، مثل الغذاء، أو المياه، أو العلاج واللوازم الطبية، أو المأوى، مسألة تعسفية ولا مبرّر لها.

وخلال المشاورات، أكد معظم أعضاء المجلس أن المطالب الرئيسية الواردة في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) لم يتم الوفاء بها. وأُعرب عن بالغ الأسف لأنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل، إن وجد، صوب تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى مَن هُم في حاجة إليها، ولا سيما في المناطق التي يصعب الوصول إليها وفي المناطق المحاصرة. وأصر العديد من أعضاء المجلس على الحقائق التالية وهي: استمرار الهجمات التي تستهدف المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية العالية باستخدام البراميل المتفجرة والقصف المدفعي؛ وتنامي الأنشطة الإرهابية، بما في ذلك سيطرة جبهة النصرة ومجموعات أخرى على بلدة كسب مما أدى إلى تشريد الآلاف من الأشخاص؛ واستمرار محاصرة حوالي ٠٠٠ ٢٤٠ مدني في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية؛ وعدم التوصل إلى اتفاقات جديدة لوقف إطلاق النار أو إبرام هدنات محلية جديدة؛ واستمرار فرض عراقيل إدارية هامة؛ والقيام بصورة منهجية بإزالة اللوازم الطبية من قوافل المساعدة الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، ورغم ترحيب العديد من الأعضاء المجلس بفتح الحدود مع تركيا على مستوى معبر نصيبين/القامشلي الحدودي بوصفه خطوة هامة أولى، شدد معظمهم أيضا على أن فتح هذا المعبر لا يلبي إلا جزءا صغيرا من احتياجات نقل المساعدات عبر الحدود، لأنه لا يمثل إلا معبرا من المعابر الثمانية التي حددها الأمم المتحدة على سبيل الأولوية.

وذكّر بعض أعضاء المجلس بأن المجلس أعرب في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) عن اعتزامه أن يتخذ مزيدا من الخطوات في حالة عدم الامتثال لهذا القرار. وأكد هؤلاء الأعضاء أنه إذا استمرت السلطات السورية في تجاهل القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، فهم يعتزمون التمسك بتنفيذ هذا الالتزام.

وأعاد العديد من أعضاء المجلس تأكيد ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، وأعرب بعض الأعضاء عن تأييدهم لإحالة الحالة في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ٢٦ آذار/مارس، قدم الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليت، إحاطة إلى مجلس الأمن في جلسة المشاورات التي أجراها والمتعلقة بالأنشطة التي

تضطلع بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الثلاثة السابقة، على أساس آخر تقرير للأمين العام (S/2014/199).

وأعرب الأمين العام المساعد عن قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في الجمهورية العربية السورية وما يمكن أن يترتب عليها من آثار على الاستقرار في منطقة عمليات القوة وعلى المنطقة كلها بشكل أوسع. ولا تزال الأنشطة العسكرية المستمرة في المنطقة الفاصلة، مع استخدام أسلحة أثقل من قبيل البراميل المتفجرة، تحمل في طياتها احتمال تصعيد التوترات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية وتعرض للخطر وقف إطلاق النار الساري منذ أمد طويل بين البلدين. ودعا جميع الأطراف في النزاع السوري إلى وقف العمليات العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات القوة، مشيرا إلى أنه ينبغي ألا توجد أي قوات عسكرية في منطقة الفصل عدا القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأعرب الأمين العام المساعد أيضا عن قلقه البالغ إزاء الأنشطة التي يقوم بها بعض أعضاء الجماعات المعارضة المتطرفة في منطقة عمليات القوة.

وأبلغ الأمين العام المساعد أيضا عن حالات أطلقت فيها جماعات المعارضة المتطرفة والقوات المسلحة السورية النار على قوافل الأمم المتحدة. وأكد من جديد أن المسؤولية الرئيسية عن سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في منطقة الفصل وفي المنطقة المحدودة السلاح على الجانب ''برافو'' تظل على عاتق حكومة الجمهورية العربية السورية.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الوضع الأمني المتدهور في الجمهورية العربية السورية، الذي ما فتئ يعرقل أنشطة القوة في منطقة عملياتها. وشددوا على أن الأنشطة العسكرية المستمرة في المنطقة الفاصلة لا تزال تحمل في طياتها احتمال تصعيد التوترات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية وتعرض وقف إطلاق النار بين البلدين للخطر. وأكد أعضاء المجلس من جديد ضرورة ألا توجد أي قوات عسكرية في المنطقة الفاصلة عدا القوات التابعة لقوة الأمم المتحدة. وشددوا على أن أي عمل قد يقوض أمن وسلامة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على أرض الواقع يجب أن يتوقف على الفور.

وأعرب العديد من أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم الشديد إزاء استخدام أطراف النزاع أسلحة أثقل في النزاع السوري، وتزايد لجوء قوات الحكومة السورية إلى السلاح الجوي، واستخدام البراميل المتفجرة، والأجهزة المتفجرة المرتجلة. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن رفضهم بقوة أعمال العنف التي ترتكبها جماعات المعارضة المسلحة المتطرفة؛ وأدنوا جميعهم قطع رؤوس الجنود الخمسة.

وأعرب أعضاء المجلس عن امتنانهم للبلدان المساهمة بقوات – وهي أيرلندا والفلبين، وفيجي، ونيبال، والهند، وهولندا – على إسهاماتهم الهامة في قوة الأمم المتحدة ومواصلة الصمود في ظل ظروف صعبة. وتقدم أعضاء المجلس أيضا بالشكر للدول الأعضاء على إسهامها في فريق المراقبين في الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

اليمن

في ٢٥ آذار/مارس، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11336) أدان فيه أعضاء مجلس الأمن بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٤ آذار/مارس في حضرموت، اليمن، والذي أدى إلى مصرع ٢٠ جنديا.

مسائل أخرى

الأطفال والنزاع المسلح

في ٧ آذار/مارس، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح برئاسة وزير الشؤون الخارجية والأوروبية للكسمبرغ، جان أسيلبورن. وقدم إحاطة إلى المجلس كل من الأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وأحد الجنود الأطفال السابقين من سيراليون، الحاجي بابا سوانح. وإلى جانب الأعضاء الخمسة عشر في المجلس، شارك في المناقشة المفتوحة ما يزيد على ٤٠ وفدا. وتمثل الهدف من المناقشة المفتوحة في تشجيع التفكير في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق تقدم صوب التنفيذ الكامل لخطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. وعممت مذكرة مفاهيمية بهدف المساعدة على توجيه النقاش بشأن الموضوع.

وقال الأمين العام، في البيان الذي أدلى به، إن مشروع القرار الذي أعد من أجل المناقشة المفتوحة أعطى زخما جديدا قيما لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وطلب أيضا إلى الدول الأعضاء أن تكثف الجهود الرامية إلى كفالة تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال إلى العدالة. وعرضت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح حالة الأطفال في الجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ورحبت بتأييد حملة ”أطفال، لا جنود“ التي نظمتها في ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة. وأكد المدير التنفيذي لليونيسيف على أهمية منع تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات

المسلحة وإعادة إدماجهم، مع التأكيد على أن تثقيف أولئك الأطفال وتدريبهم يمثل استثمارا في مستقبل البلدان المعنية. وروى الحاجي بابا سوانح، الذي كان قد اختطف وجند بالقوة مع الجماعات المسلحة في سن العاشرة، قصته للمجلس.

واتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) الذي يؤكد على أهمية بناء القدرات في التنفيذ الفعال لتدابير حماية الأطفال. ويرحب القرار بحملة ''أطفال، لا جنود'' التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونيسيف. ويشدد القرار على ضرورة استثناء الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الشنيعة المرتكبة ضد الأطفال من قوانين العفو العام وغيرها من الأحكام المماثلة. ويؤكد على مسؤولية جميع الدول عن وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الشنيعة المرتكبة ضد الأطفال والتحقيق في تلك الجرائم ومحاكمة المسؤولين عنها، ويسلط الضوء في هذا الصدد على المساهمة التي تقدمها المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لمبدأ التكامل مع الاختصاصات الجنائية الوطنية المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. ويدعو إلى إنشاء آليات تقدير السن لمنع التجنيد دون السن القانونية، ويشدد على أهمية ضمان تسجيل جميع المواليد. ويعترف القرار بأن الاستخدام العسكري للمدارس الذي ينتهك القانون الدولي الواجب التطبيق قد يجعل منها أهدافا مشروعة للهجوم مما يعرض للخطر سلامة الأطفال والمعلمين وتعليم الأطفال، ويحث جميع أطراف النزاعات المسلحة على احترام الطابع المدني للمدارس وفقا للقانون الإنساني الدولي، ويشجع الدول الأعضاء على النظر في اتخاذ تدابير ملموسة ترمي إلى الحيلولة دون استخدام المدارس من قبل القوات والجماعات المسلحة غير الحكومية، في انتهاك للقانون الدولي الساري. ويوصي القرار كذلك بأن تنظم كيانات الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورات تدريبية محددة الهدف وتشغيلية من أجل إعداد أفراد بعثات الأمم المتحدة لغرض المساهمة في منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وبما يتيح لجميع أفراد البعثات القدرة على التعرف على الانتهاكات والاعتداءات التي تُرتكب ضد الأطفال والإبلاغ عنها والتصدي لها بفعالية.

مكافحة الإرهاب

في ٢ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11304) أدان فيه أعضاء المجلس بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في ١ آذار/مارس ٢٠١٤ بمحطة القطار في كونمينغ، بالصين، والذي خلف العديد من القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٥ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٤١ (٢٠١٤) الذي جدد بموجبه حتى ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥ ولاية فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي القرار، طلب المجلس إلى الفريق أن يقدم له تقرير منتصف المدة بحلول ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وتقريرا نهائيا بحلول ٥ آذار/مارس ٢٠١٥. وحث المجلس كذلك كافة الدول وهيئات الأمم المتحدة المعنية والأطراف المهتمة الأخرى على التعاون بشكل تام مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ومع فريق الخبراء، وبخاصة عن طريق توفير أي معلومات متاحة لديها بشأن تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣).

وفي ٢٧ آذار/مارس، قدم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس أثناء المشاورات بشأن عمليات إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسيارية في الآونة الأخيرة. وأبلغ المجلس أنه، وفقا للمعلومات الواردة من العديد من الدول الأعضاء، في ٢٦ آذار/مارس، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قذيفتين تسياريتين متوسطي المدى من طراز نودونغ من منطقة تقع شمال بيونغ يانغ، وقد سقطتا في المياه الواقعة قبالة الساحل الشرقي من شبه الجزيرة الكورية. وأضاف أن عمليات الإطلاق من هذا القبيل تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣). ومنذ ٢١ شباط/فبراير، كانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أطلقت أو قذفت في الآن نفسه ما يقرب من ٧٧ من القذائف الصاروخية والصواريخ والقذائف، بما في ذلك القذائف التسيارية القصيرة المدى والمتوسطة المدى، التي يعتقد أنها سقطت كلها في البحر في المياه الإقليمية أو الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأصدر عدد من الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء المجلس، بيانات تدعو إلى وقف التصعيد. وأفاد وكيل الأمين العام بأن الأمين العام لا يزال يشعر بالقلق إزاء العمليات الجديدة لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لقذائف تسيارية التي تتنافى مع بناء الثقة في المنطقة. وما فتئ الأمين العام يحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن توقف أنشطتها المتعلقة بالقذائف التسيارية والتركيز على الحوار والدبلوماسية اللازمين للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين.

واعتبر العديد من أعضاء المجلس أن عمليات الإطلاق تشكل تهديدا خطيرا من شأنه أن يقوض الاستقرار الدولي والإقليمي، وأن يسبب كذلك على نحو غير مسؤول خطرا

جسيما على سلامة الملاحة الجوية والبحرية نظرا إلى عدم وجود أي إنذار مسبق. وأدانوا عمليات الإطلاق بوصفها انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي دعت إلى رد سريع قوي لا لبس فيه من جانب المجلس. وأشارت بعض الدول الأعضاء أيضا، إلى أن المجلس كان قد أعرب، في الفقرة ٣٦ من القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، عن تصميمه على اتخاذ المزيد من التدابير الهامة في حالة إجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لعملية إطلاق أو تجربة نووية أخرى، مضيفا أن من شأن تقاعس المجلس أن ينطوي على احتمال الدفع بالبلد إلى سوء التقدير الذي لن يؤدي إلا إلى تفاقم التوتر. وأعلن أعضاء آخرون في المجلس أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية لا تزال في غاية التعقيد، ودعوا جميع الأطراف إلى بذل مزيد من الجهود الرامية إلى الحد من التوترات، بما في ذلك الامتناع عن إجراء مناورات عسكرية واسعة النطاق، من أجل حل أي خلافات عن طريق الحوار والدبلوماسية. وقالوا إن رد المجلس ينبغي أن يكون مناسبا ومحسوبا ومتناسبا مع الإجراءات التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك ملائما لاستئناف المحادثات السداسية الأطراف.

واتفق أعضاء المجلس على عناصر المعلومات التي ستقدم للصحافة، والتي تولى الرئيس تلاوتها في أعقاب المشاورات. وتضمنت هذه العناصر إدانة لعمليات إطلاق القذائف التسيارية التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفها تشكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، وأبدت موافقة أعضاء المجلس على إجراء مشاورات بشأن رد ملائم.

عدم الانتشار/جمهورية إيران الإسلامية

في ٢٠ آذار/مارس، قدم الممثل الدائم لأستراليا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، إحاطة بشأن عمل اللجنة أثناء الفترة الممتدة من ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤.

وأعلم رئيس اللجنة الأعضاء بأن اللجنة عقدت، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، جلستين رسميتين وجلسة جانبية غير رسمية، وأدت مهامها بموجب إجراء عدم الاعتراض. وأبرز مراسلات اللجنة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بشأن مسائل تتعلق بالتنفيذ والامتثال، مضيفاً بأن تقديم توجيهات في هذه المجالات هو بعد حاسم الأهمية لبرنامج عمل اللجنة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت اللجنة لطلبات الحصول على توجيهات كانت قد وردت من دول أعضاء ومن إحدى المنظمات الدولية بشأن طائفة من المسائل. وأبرز أيضاً عمل اللجنة المتعلق بالتقارير الواردة من الدول الأعضاء عن الإجراءات التي اتخذها لإنفاذ تدابير جزائية وبتقارير عرضية وردت من فريق الخبراء إثر التحقيق في مثل هذه

الحالات. وأفاد بأن اللجنة، في عام ٢٠١٣، اتصلت مرتين بجمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق بالحوادث التي يحقق فيها الفريق، وبشأن ما خلص إليه الفريق بالإجماع من أن إطلاق جمهورية إيران الإسلامية القذائف أثناء مناورات ”النبي الأعظم ٧“ يتنافى مع فحوى الفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وفيما يتعلق باستنتاج الفريق بأن شحنة الأسلحة المصادرة في اليمن كانت على الأقل انتهاكاً محتملاً من جانب جمهورية إيران الإسلامية للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وأشار إلى أنه على الرغم من أن جمهورية إيران الإسلامية لم ترد بعد على ذلك، فإن اللجنة تواصل دعوتها لأن تفعل ذلك. وأفاد أيضاً بأن اللجنة تواصل النظر في ردها على تقرير الفريق، الذي استنتج أن محاولة جمهورية إيران الإسلامية شراء ألياف كربونية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ تخالف أحكام القرارات. وأطلع المجلس كذلك على نتيجة مداولات اللجنة بشأن توصيات الفريق المقدمة إلى اللجنة والواردة في تقريره الصادر في أيار/مايو ٢٠١٣. وأخيراً، أعلن أنه على الرغم من أن اللجنة تأخذ في الاعتبار المحادثات الجارية بين الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية (مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣)، وجمهورية إيران الإسلامية في أعقاب خطة العمل المشتركة التي تم الاتفاق عليها في جنيف في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، فقد ظل عمل كل من اللجنة وفريق الخبراء دون تغيير لعام ٢٠١٤. وأشار إلى أن تدابير مجلس الأمن التي فُرضت عبر القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠) لا تزال سارية المفعول، وأن الدول الأعضاء ما زالت ملزمة بتنفيذها.

ورحب العديد من أعضاء المجلس بخطة العمل المشتركة التي اتفق عليها في جنيف، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وبالزخم الإيجابي الذي تولد عن الجهود الدبلوماسية المبذولة في الآونة الأخيرة. وأعربوا عن أملهم بأن يسفر الحوار المتواصل بين مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة +٣ وجمهورية إيران الإسلامية عن حل مستدام طويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية. واعتبر بعض أعضاء المجلس أن النهج المزدوج الذي يتألف من نظام الجزاءات ومن مفاوضات موازية يؤتي ثماره، ولكن تقديم إيضاح من جمهورية إيران الإسلامية بشأن جميع المسائل العالقة المتصلة ببعد عسكري محتمل لبرنامجها النووي يظل أمرا أساسياً لاستعادة الثقة في الطابع السلمي حصراً لذلك البرنامج. وأشار أيضاً بعض أعضاء المجلس إلى أن تدابير المجلس ظلت قائمة ولا بد من تطبيقها تطبيقاً صارماً لمواصلة الضغط على جمهورية إيران الإسلامية كي تشارك في المفاوضات بحسن نية. ودعوا اللجنة وفريق الخبراء إلى مواصلة عملهما في مساعدة الدول على تنفيذ الجزاءات والتصرف بحزم إزاء حالات عدم الامتثال. وأشار عدد من أعضاء المجلس إلى أن الانتهاكات المزعومة للجزاءات

من جانب جمهورية إيران الإسلامية ما زالت مدعاة للقلق البالغ، وأبرزوا في هذا السياق ما تم من اعتراض شحنة كبيرة من الأسلحة التقليدية وجدت على متن السفينة (*Klos-C*). وأعلن أعضاء آخرون في المجلس أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، وأنه نظراً لحساسية الوضع، ينبغي للجنة والفريق أن يعتمدا نهجاً حذراً وموضوعياً. وأكدوا أن التعاون بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية أسفر عن التشجيع على إحراز تقدم؛ وأعربوا عن أملهم بأن تتمكن الوكالة من إغلاق الملف الإيراني في المستقبل القريب ومن التعاون مع البلد بصورة طبيعية.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ١٩ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن اجتماعاً للاستماع إلى إحاطة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وقدم نائب الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مضمون تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (A/67/499-S/2012/746)، وذلك إثر البيان الرئاسي الذي صدر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/PRST/2012/29). وأكد في هذه الإحاطة على مجالات بناء السلام المتعلقة بالشمول، وبناء المؤسسات، والحاجة إلى دعم دولي مستدام، والمساءلة المتبادلة، إلى جانب الأهمية الأفقية لعملية بناء السلام المراعية للاعتبارات الجنسانية وإدماج المرأة في عمليات السلام، مستشهداً بأمثلة في هذا الشأن من أنشطة الأمم المتحدة في كل من بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، والصومال، وغينيا، وغينيا – بيساو ، وليبريا، ومالي، واليمن. وناشد نائب الأمين العام المجلس بأن يغتنم فرصة استعراض هيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٥، وذلك بأن ينشئ لجنة لبناء السلام تكلف بالولاية الصحيحة وتضطلع بدور حفاز وتكون فعالة وتعمل في خدمة مصالح الدول المدرجة في جدول أعمالها.

وأكد الممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، أوجه النجاح التي أحرزتها اللجنة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، مؤكداً الحاجة إلى تعميق التحليل، الذي يُدعم بأمثلة من البلدان، والذي يتناول الطريقة التي يمكن من خلالها أن تسهم الجهود الجماعية والمتنوعة التي تبذلها الأمم المتحدة عبر طائفة من الاستجابات الأمنية والاجتماعية – الاقتصادية التالية للنزاع في بلوغ أهداف بناء السلام على المدى البعيد. ونوه بأن هذا الأمر من شأنه أن يسمح للجنة بأن تحسن من تركيز عملها باعتبارها هيئة استشارية تابعة لمجلس الأمن ومن دعمها للدور الريادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا المجال. وأعلن كذلك أن اللجنة ستعقد دورتها السنوية الأولى في

حزيران/يونيه ٢٠١٤ لمناقشة الطريقة التي يمكن من خلالها أن تحسن اللجنة حالة السكان في البلدان الخارجة من النزاع.

وفي الإحاطة التي قدمتها هيلين كلارك، وكيلة الأمين العام ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعت إلى اتباع نهج أكثر شمولاً إزاء بناء السلام، وذلك بالعمل والمشاركة في جميع الفئات الاجتماعية وبالمشاركة البناءة للنساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى. وفي ضوء الطابع الخطير أصلاً لسياقات ما بعد النزاع، دعت إلى تحسين إدماج إدارة المخاطر في نُهج بناء السلام، وطرحت فكرة التمويل الجماعي باعتباره أحد السبل العملية لتقاسم المخاطر وإدارتها بصورة جماعية. وأشارت إلى المثال المتعلق بالصندوقين الاستئمانيين ذوي الشركاء المتعددين في الصومال ومالي، اللذين أنشأتهما الأمم المتحدة مؤخراً لتمكين المانحين من توجيه التمويل نحو البرامج التي قد يجد فرادى المانحين تمويلها بصورة مباشرة أمراً أكثر صعوبة من ذي قبل.

وتناول أعضاء المجلس، في مداخلاتهم، الجوانب ذات الأولوية في تقرير الأمين العام، وتبادلوا على نطاق واسع التقييم الذي أعده نائب الأمين العام. ودعوا إلى الارتقاء بمستوى تنسيق أنشطة بناء السلام واتساقها وإلى إيجاد تمويل مستمر وقابل للتنبؤ. ومع أن بعض أعضاء المجلس أشاروا إلى وجوب أن تحترم المساعدة المقدمة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع الملكية الوطنية والسيادة الوطنية وأن تقدم هذه المساعدة بناء على الخصوصيات المحلية والأولويات التي يحددها البلد، وأن تركز كذلك على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية من أجل القضاء على أسباب النزاع ذات الجذور العميقة، فقد حذر أحد أعضاء المجلس من أن ”تصبح زيادة أهمية الملكية الوطنية تطبيقاً خاطئاً للممارسات الإنمائية العادية على سياق يختلف اختلافاً جلياً“. وتطرق أيضاً عدد من أعضاء المجلس للجنة بناء السلام، معربين عن استعدادهم للمشاركة في الاستعراض المقبل لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام الذي سيجري في عام ٢٠١٥. وأكد بعض الأعضاء على ضرورة توسيع نطاق هذا الاستعراض ليشمل أنشطة بناء السلام التي تضطلع بها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وجهات فاعلة معنية أخرى. وأعرب أعضاء المجلس عن آرائهم بشأن اتباع أفضل طريقة لمنع الانزلاق في دائرة النزاع، ولا سيما في ضوء الأوضاع في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وغينيا - بيساو.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (**S/2010/507**)

في ٣١ آذار/مارس، نظمت رئاسة مجلس الأمن جلسة خاصة للمجلس في إطار تنفيذ بنود مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507) (”جلسة اختتام الأعمال“) بهدف

تقييم الطريقة التي اتبعها المجلس في الاضطلاع، أثناء هذا الشهر، بمسؤوليته الرئيسية عن حفظ السلام والأمن الدوليين بموجب المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، وفي تحديد السبل الرامية إلى تحسين فعالية عمل المجلس في المستقبل. ومن ثم، وجهت الدعوة لأعضاء مجلس الأمن ليس فحسب لاستعراض أنشطة شهر آذار/مارس، ولكن أيضا لإعداد تحليل تطلعي للإجراءات التي يمكن للمجلس أن يتخذها، بما فيها تلك الرامية إلى منع نشوب النزاع.

وطرح أعضاء المجلس طائفة كبيرة من المسائل التي تعكس مصفوفة واسعة من المواضيع التي نوقشت أثناء شهر آذار/مارس. والمواضيع الرئيسية التي جرى تناولها، تمشياً مع المذكرة المفاهيمية التي أعدتها الرئاسة، كانت كما يلي:

- أعرب عدد من أعضاء المجلس عن الارتياح إزاء التقدم المحرز في بعض بنود جدول الأعمال التي تتعلق ببلدان محددة. وفي حالة سيراليون، رحب معظم أعضاء المجلس بالتطور الإيجابي للوضع، الذي أتاح المجال لتخفيض حجم مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون بحلول نهاية شهر آذار/مارس. وفي السياق ذاته، رحب أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال العمل الدؤوب الذي اضطلعت به بعثة تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير أنهم أكدوا ضرورة مواصلة العمل ضد الجماعات المسلحة في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً هدفها تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ورحب أيضاً أعضاء المجلس بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأكدوا الحاجة إلى استمرار وجودها ودعمها في ضوء الانتخابات المقبلة، الأمر الذي يمكن أن يمثل خطوة أساسية لتحقيق استقرار أفغانستان.

- وفيما يتعلق بالمسائل المواضيعية، رحب أعضاء المجلس باتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) بشأن الأطفال والنزاع المسلح وبتنظيم جلسة إحاطة عن التقدم المحرز في تنفيذ ما تضمنه تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع.

- وأعرب معظم أعضاء المجلس عن القلق إزاء حالات بلدان عديدة تدل على اتجاه سلبي في شهر آذار/مارس. وأعربوا عن انزعاجهم من التطورات التي حدثت في بلدان من ضمنها أوكرانيا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيا والجمهورية العربية السورية.

- وركز أحد أعضاء المجلس في مداخلته على أساليب عمل المجلس، مع اقتراح عدد معين من التدابير الملموسة التي ترمي إلى تعزيز فعالية عمل مجلس الأمن.

وبالإضافة إلى أعضاء مجلس الأمن، شارك في هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن ٥٩ دولة من الدول الأعضاء، والاتحاد الأوروبي، ودولتا فلسطين والكرسي الرسولي، ذاتا مركز المراقب.